

شركة مصر لإنتاج الأسمنت (موبكو)
(شركة مساهمة مصرية)
القوائم المالية المستقلة
وتقدير مراقب الحسابات عليها
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

حازم حسن

محاسبون قانونيون ومستشارون

تلفون : ٢٥٣٧٥٠٠٠ - ٢٥٣٧٥٠٠٥
البريد الإلكتروني : Egypt@kpmg.com.eg
فاكس : ٢٥٣٧٣٥٣٧ - ٢٥٣٧٣٥٣٨
صندوق بريد رقم: (٥) القرية الذكية

مبني (١٠٥) شارع (٢) - القرية الذكية
كيلو ٢٨ طريق مصر الإسكندرية الصحراوي
الجيزة - القاهرة الكبرى
كود بريدي: ١٢٥٧٧

تقرير مراقب الحسابات

لـ الى السادة / مساهمي شركة مصر لإنتاج الأسمدة (مويكو)

تقرير عن القوائم المالية المستقلة

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة لشركة مصر لإنتاج الأسمدة (مويكو) -شركة مساهمة مصرية - والمتمثلة في قائمة المركز المالي المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وكذا قوائم الأرباح أو الخسائر المستقلة والدخل الشامل المستقلة والتغيرات في حقوق الملكية المستقلة والتنفقات النقدية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئوليّة الإدارة عن القوائم المالية المستقلة

هذه القوائم المالية المستقلة مسئوليّة إدارة الشركة، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئوليّة الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أيّة تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئوليّة مراقب الحسابات

تحضر مسؤوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المستقلة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتحتمل هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتحطيم وإداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أيّة تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإقصادات في القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بفرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامية العرض الذي قدمت به القوائم المالية المستقلة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المستقلة.

أساس الرأي المتحفظ

١. كما هو مبين تفصيلاً في الإيضاح رقم (٧) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة قامت الشركة بالاستحواذ على الشركة التابعة (الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية - شركة مساهمة مصرية) مقابل إصدار أسهم عادي وتم الاعتراف بتكلفة الاستثمار في الشركة التابعة بالقيمة الاسمية للأسمهم المصدرة وليس بقيمتها العادلة في تاريخ الاستحواذ على الاستثمار بالمخالفة الفقرة (٣٨) لمعايير المحاسبة المصري رقم (٢٩) المعدل ٢٠١٥ تجميع الأعمال، هذا وقد تضمن تقريرنا على القوائم المالية المستقلة للشركة عن السنوات المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ تحفظاً يتعلق بذات الشأن.

٢. لم تؤفينا إدارة الشركة بدراسة إكتوارية معدة من قبل خبير إكتواري موضحة الأثر المالي المرتبط على نظام مكافآت التقاعد الدوري وكذلك نظام العلاج الطبي فيما بعد إنتهاء الخدمة، هذا ولم نتمكن من القيام بإجراءات بديلة للتحقق من قيمة الالتزام الناشيء عن هذا النظام في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

الرأي المُتحفظ

وفيما عدا أثر ما جاء بالفقرة رقم (١) في أساس الاستنتاج المتحفظ أعلاه على إثبات تكلفة الاستثمار وإجمالي حقوق الملكية وكذا تأثير التسويات المحتملة على التزامات مكافأة نهاية الخدمة ومزايا العلاج الطبي والتي كان من الممكن تحديد ضرورتها إذا ما حصلنا على الدراسة الإكتوارية المذكورة في الفقرة رقم (٢) في أساس الرأي المتحفظ أعلاه، فمن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدلة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي المستقل لشركة مصر لإنتاج الأسمدة (مويكو) في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، وعن أدائها المالي المستقل وتدفقاتها النقدية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في تلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين ولللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المستقلة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بذلك الحسابات كما تطبق الشركة نظام تكاليف يفي بالغرض منه وتم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد ببطاقات الشركة وذلك في الحدود التي ثبت بها مثل تلك البيانات بالبطاقات.

إيهاب محمد فؤاد أبو المجد

سجل مراقبى الحسابات

الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٣٧٨)

إيهاب محمد فؤاد أبو المجد

KPMG حازم حسن

محاسبون قانونيون ومستشارون

٤

القاهرة في ٧ مارس ٢٠٢٢

شركة مصر لإنتاج الأسمدة (موباكي)

شركة مساهمة مصرية

قائمة المركز المالى المستقل

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢٠٢٠/١٢/٣١

٢٠٢١/١٢/٣١

إيضاح

جنيه مصرى

جنيه مصرى

رقم

الأصول

الأصول غير المتداولة

الأصول الثابتة (بالصافي)

مشروعات تحت التنفيذ

أصول أخرى (بالصافي)

أصول حق استخدام (بالصافي)

إستثمار في الشركة التابعة

قرض للشركة التابعة

مجموع الأصول غير المتداولة

الأصول المتداولة

المخزون

العملاء وأوراق القبض

مدينون وأرصدة مدينة أخرى

المستحق من أطراف ذات علاقة

مودعين (ديقات مقدمة)

التقدي بالبنوك والصناديق

مجموع الأصول المتداولة

إجمالي الأصول

حقوق الملكية

رأسمال المصدر والمدفوع

احتياطي قانوني

احتياطي عام

أرباح مرحلة

صافي ربح العام

مجموع حقوق الملكية

الالتزامات

الالتزامات غير المتداولة

الالتزامات ضريبية مؤجلة

الالتزامات عقود إيجار

مجموع الالتزامات غير المتداولة

الالتزامات المتداولة

مخصصات

مودعين

دائون وأرصدة دائنة أخرى

ضريبة الدخل الجارية

عملاء دفاتر مقدمة (الالتزامات عقود)

الالتزامات عقود إيجار

مجموع الالتزامات المتداولة

مجموع الالتزامات

إجمالي حقوق الملكية والإلتزامات

* الإيضاحات المرفقة تعتبر جزء لا يتجزأ من القوائم المالية المستقلة وتقراً معها
تقرير مراقب(مرفق)

رئيس مجلس الإدارة
والعضو المنتدب

مهندس / إبراهيم ممكى

مدير عام
الحسابات والمراقبة المالية

محاسب / محمد الشايب

شركة مصر لانتاج الاسمنت (موباكو)

شركة مساهمة مصرية

قائمة الاباح أو الخسائر المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر

٢٠٤٠	٢٠٤١	<u>إضاح</u>	<u>العمليات المستمرة</u>
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	<u>رقم</u>	
٢ ٣٦١ ١٦٣ ٦٤٤	٣ ٣٩٩ ٢٢٦ ٠٨١		صافي المبيعات
(١٠٠٢ ٤٨٩ ٦٤٨)	(١٤٠١ ١٦٩ ١٤٣)		تكلفة المبيعات
<u>١ ٣٥٨ ٦٧٣ ٩٩٦</u>	<u>١ ٩٩٨ ٠٥٦ ٩٣٨</u>		<u>مجمل الربح</u>
٧ ٢٨٩ ٨٨٦	٥ ٧٢٦ ٠٥٢		إيرادات أخرى
(٧٣ ٦٣٧ ٢٦٠)	(٨٠ ٢١٤ ٢٨٦)		مصاروفات بيعية وتسويقية
(٧١ ٨٧٣ ٢١٨)	(٩٤ ٨٣٢ ٦٦٨)	(٢١)	مصاروفات عمومية وإدارية
(٨ ٥٥١ ٨٥٥)	(٩ ٦٩٦ ٧٤٩)		تبرعات وإناثنات
(١ ٧٩٥ ٠٠٠)	(٢ ٣٦٩ ٥٠٠)		بدلات حضور أعضاء مجلس الإدارة
-	(٢ ٦٣٠ ٦٦٣)	(٢٤)	خسائر إئتمانية متوقعة نتيجة تطبيق معيار ٤٧
-	١ ٧٨٣ ٣٦٧	(٢٤)	رد خسائر إئتمانية
(١٩ ٥٥٤ ٨٥٣)	(٢١ ٦٤٥ ٠٣٢)	(١٤)	مخصصات مكونة
-	١٧٢ ٠٨٥		مخصصات إنفي الغرض منها
<u>١ ١٩٠ ٥٠١ ٦٩٦</u>	<u>١ ٧٩٤ ٣٤٩ ٥٤٤</u>		<u>نتائج أنشطة التشغيل</u>
٢٤٠ ٧٣١ ٩١٤	٢٢١ ١٩٨ ١٧٠	(٢٣)	إيرادات تمويلية
-	١٦ ١٩٣ ٠٨١		حصة الشركة من "توزيعات أرباح الشركة التابعة"
(٦٨ ٧٥٧ ٩٦٥)	(٩ ٧٥٩ ٥١٢)		فروق ترجمة الأرصدة بالعملات الأجنبية
-	(١ ٥١٨ ٨٠٠)	(٢٢)	مصاروفات تمويلية
<u>١ ٣٦٢ ٦٢٥ ٦٤٥</u>	<u>٢ ٠٢٠ ٤٦٢ ٤٨٣</u>		<u>الأرباح قبل الضرائب</u>
<u>(٢٢٨ ٨٣٢ ٤٦١)</u>	<u>(٤٧١ ٩٤٧ ٦١٩)</u>	(٢٥)	ضرائب الدخل
<u>١ ١٣٣ ٧٩٣ ١٨٤</u>	<u>١ ٥٤٨ ٥١٤ ٨٦٤</u>		<u>صافي ربح السنة بعد الضرائب</u>
<u>٤,٤٦</u>	<u>٦,٧٦</u>	(٢٦)	<u>ربحية السهم</u>
			<u>نصيب السهم الأساسي والمخفض من الأرباح</u>

* الإضافات المرفقة تعتبر جزء لا يتجزأ من القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها

شركة مصر لانتاج الاسمنت (موباكو)

(شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل الشامل المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر

٢٠٢٠	٢٠٢١	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
١١٣٣٧٩٣١٨٤	١٥٤٨٥١٤٨٦٤	صافي ربح السنة
-	-	الدخل الشامل الآخر
١١٣٣٧٩٣١٨٤	١٥٤٨٥١٤٨٦٤	إجمالي الدخل الشامل عن السنة المالية

* الإيضاحات المرفقة تعتبر جزء لا يتجزأ من القوائم المالية المستقلة وتنقرأ معها

شيك مصر لاتصال الأسدية (موبيك)

شركة مساهمة مصرية

**قائمة التغيرات في حقوق المساهمين للدورية المستقلة
٢٠٢١ ديسمبر ٣١**

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بيان	صافي ربح السنة	مجموع حقوق الملكية
ختمه مصرى	ختمه مصرى	اختياطي عام
رأس المال المصدر والمدفوع	أرباح مرحلة	أرباح قانوني
ختمه مصرى	ختمه مصرى	اختياطي قانوني
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٠	٢٣٩١١٧٦٣٢	٢٣٩١١٧٦٣٢
المتحول للأرباح المرحلطة	-	-
المتحول للأرباح القانوني	-	-
محصه العاملين في الأرباح	-	-
مكافأه أعضاء مجلس الإدارة	-	-
توزيعات أرباح المساهمين	-	-
صافي ربح السنة	-	-
بنود الدخل الشامل	-	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٤٠٨٣٥٩٤١٩	٤٠٨٣٥٩٤١٩
أثر التأكيمى لتطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٧) على الرصيد في ١ يناير ٢٠٢١ بعد التعديلات	-	-
المتحول للأرباح المرحلطة	-	-
المتحول للأرباح القانوني	-	-
محصه العاملين في الأرباح	-	-
مكافأه أعضاء مجلس الإدارة	-	-
توزيعات أرباح المساهمين	-	-
صافي ربح السنة	-	-
بنود الدخل الشامل	-	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٢٢٩١١٧٧٣٢	٢٢٩١١٧٧٣٢

بيان	صافي ربح السنة	مجموع حقوق الملكية
ختمه مصرى	ختمه مصرى	اختياطي عام
رأس المال المصدر والمدفوع	أرباح مرحلة	أرباح قانوني
ختمه مصرى	ختمه مصرى	اختياطي قانوني
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٠	٢٣٩١١٧٦٣٢	٢٣٩١١٧٦٣٢
المتحول للأرباح المرحلطة	-	-
المتحول للأرباح القانوني	-	-
محصه العاملين في الأرباح	-	-
مكافأه أعضاء مجلس الإدارة	-	-
توزيعات أرباح المساهمين	-	-
صافي ربح السنة	-	-
بنود الدخل الشامل	-	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٢٢٩١١٧٧٣٢	٢٢٩١١٧٧٣٢
أيضاً احتمالات المرفقة تشير جزو لا يتجاوز من القوائم المالية المستطلعة ويشمل معها		
٢٠٢١ ديسمبر ٣١	٢٠٢١ ديسمبر ٣١	٢٠٢١ ديسمبر ٣١
٢٠٢١٠١٢٨	٢٠٢١٠١٢٨	٢٠٢١٠١٢٨
٣٥٢٣٨٣٧٦٢	٣٥٢٣٨٣٧٦٢	٣٥٢٣٨٣٧٦٢
١٥٤٨٥١٤٨٦٤	١٥٤٨٥١٤٨٦٤	١٥٤٨٥١٤٨٦٤
٧٥١٥٧٨٨٠٥١	٧٥١٥٧٨٨٠٥١	٧٥١٥٧٨٨٠٥١

شركة مصر لإنتاج الأسمدة (موباكو)

شركة مساهمة مصرية

قائمة التدفقات النقدية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر

٢٠٢٠	٢٠٢١	إضاح
جنيه مصرى	جنيه مصرى	رقم
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		
١٣٦٢٦٦٤٥	٢٠٢٠٤٦٢٤٨٣	صافي ربح السنة قبل ضرائب الدخل
تسويات لمطابقة صافي الربح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		
١٤٨٥١٣٠٨٤	١٤٢٩٩٦٥٣٠	(٣) إملاكات الأصول الثابتة
١١٨٦٨٤٠	١١٨١٢٨٦	(٥) استهلاكات أصول أخرى
-	٤٠١٦٦٤١	(٦) استهلاك أصول حق إستخدام
-	١٥١٨٨٠٠	(٢٢) مصروفات تمويلية
(٢٤٠٧٣١٩١٤)	(٢٢١١٩٨١٧٠)	(٢٢) إيرادات تمويلية
٦٧٢٨٦٩٥٥	٥٥٦٣٨٧١	حصة الشركة في توزيعات أرباح الشركة التابعة
١٢٣٨٨٨٠٦١٠	١٩٣٨٣٤٨٣٦٠	فرق ترجمة الأرصدة بالعملات الأجنبية
ربح التشغيل قبل التغير في رأس المال العامل		
١٣٧٤٥٤٦١	(٧٤٩٦٧٨٠٨)	التغير في المخزون
(٢٩٥٣٢٤٤٩)	(١٦٠٣٦١٨٨٢)	التغير في العمالة وأوراق القبض
٦٥٤٣٤٨٦	١٢٨٨٨٩٨٦٣	التغير في المدينون والأرصدة المدينة الأخرى
٢٧٩٠٨٨	(٣١٣٢٤٠٥٤)	التغير في مستحق من أطراف ذات علاقة
١٩٥٦٣٢٨	(١٥٨٨٠٧١)	التغير في موردين (دفعات مقدمة)
٣٠٤٢٦١٠	٧٨٩٤٧٣٦٧	التغير في الموردين
(٦٧٧٢٨٧١)	٩٣٠٢٧٧٥٩	التغير في الدائنين وأرصدة دائنة أخرى
(٧١٢٨١٤٤)	٩٩٥٩٦٧١	التغير في عملاء دائnen - دفعات مقدمة
-	٨٤٧٢٩٦	التغير في الخسائر الائتمانية المتوقعة
١٩٥٥٤٨٥٣	١٥٧٥٣٥٠٥	التغير في المخصصات
١٢٧٦٤١٥٧١٢	١٩٩٧٥٣٢٠٠٦	التدفقات النقدية المتاحة من أنشطة التشغيل
(٨٢٨٩٠٠٣٠)	(١١١٩٨٣٤٠٣)	توزيعات أرباح العاملين ومجلس الإدارة المدفوعة
(٤٧٠٢٥٦٦٩٩)	(٣٨٦٠٦٤٧٣٦)	ضرائب الدخل المدفوعة
٧٢٣٢٦٨٩٨٣	١٤٩٩٤٨٣٨٦٧	صافي التدفقات النقدية المتاحة من أنشطة التشغيل
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار		
(٢٥٢٥٩٣٢٠)	(٥٦٦٨٦٧٧٢)	المدفوع لشراء أصول ثابتة وأعمال ومشروعات تحت التنفيذ والأصول الأخرى
-	٢٨٣٧٥٧٥٥٨	المتحصل من قروض الشركة التابعة
-	١٦١٩٣٠٨١	المتحصل من حصة الشركة في توزيعات أرباح الشركة التابعة
٥٦٦٧٩٥٩١٩	٥٦٧٨٠٨٧٥٤	الوارد المحصلة
٣١٤٣٦٥٨٩	٩١١٠٧٢٦٧١	صافي التدفقات النقدية المتاحة من أنشطة الاستثمار
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل		
(٥٧٢٩١٤٦٥٦)	(٨٠٢٠٠٥٧٨٧)	توزيعات أرباح مساهمين
-	(١٥١٨٨٠٠)	الوارد المدينة المدفوعة
-	(٣٢٢٩٢٤٦)	المدفوع من التزامات عقد الإيجار
(٥٧٢٩١٤٦٥٦)	(٨٠٦٨٥٣٨٣٦)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل
١٨١٧٩٠٩١٦	١٦٠٣٧٠٢٧٠٢	صافي التغير في النقدية وما في حكمها
٤٨٦٤٤٧٠٣٧	٦٦٨٢٣٧٩٥٣	النقدية في بداية السنة المالية
٦٦٨٢٣٧٩٥٣	٢٢٧١٩٤٠٦٥٥	النقدية وما في حكمها في نهاية السنة المالية

* الإيضاحات المرفقة تعتبر جزء لا يتجزأ من القوائم المالية المستقلة وتقراً معها

شركة مصر لإنتاج الأسمدة "موبكو"

شركة مساهمة مصرية

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

١- نبذة عن الشركة

- تأسست شركة مصر لإنتاج شركة مساهمة مصرية " شركة مصر لتصنيع البترول سابقاً وفقاً لأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار ولائحته التنفيذية وتعديلاته والقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ولائحته التنفيذية وتعديلاته الصادرة بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٨ وقرار وزير الاقتصاد رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٨ وبمراجعة أحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بإصدار سوق رأس المال ولائحته التنفيذية.
- يتمثل غرض الشركة في إنتاج الأسمدة والأمونيا والنитروجين. ويجوز أن يكون للشركة مصلحة أو تشارك بأي وجه من الوجوه في تأسيس وتكوين شركات أخرى تزاول أنشطة مماثلة أو شبيهة أو مرتبطة بأنشطتها والتي قد تعاونها على تحقيق أغراضها داخل جمهورية مصر العربية وخارجها بعد موافقة الهيئة العامة للاستثمار، وعلى الشركة الحصول على كافة التراخيص اللازمة لمباشرة نشاطها.
- كما وافقت الجمعية العامة الغير عادية المنعقدة في ٢١ نوفمبر ٢٠٢١ علي إضافة أنشطة:
 - شراء وبيع وتسيير جميع منتجات الأسمدة النيتروجينية ومشتقاتها.
 - وتنمية وإنشاء وامتلاك وتمويل وإدارة وصيانة وتشغيل مشروع لإنتاج الملامين ومشتقاته.
 - وتسويق وتوزيع وبيع منتج الميلامين ومشتقاته في الخارج وجميع أنحاء الجمهورية عدا منطقة شبة جزيرة سيناء فلizm موافقة الهيئة مسبقاً.
- كما أجازت الجمعية للشركة أن يكون لها مصلحة أو أن تشارك بأي وجه من الوجوه في تأسيس أو تكوين شركات أخرى تزاول أنشطة مماثلة أو شبيهة أو مرتبطة بأنشطتها والتي قد تعاونها على تحقيق أغراضها داخل جمهورية مصر العربية وخارجها بعد موافقة الهيئة العامة للاستثمار وعلى الشركة الحصول على كافة التراخيص اللازمة لمباشرة نشاطها.
- تم تسجيل الشركة بالسجل التجاري بالقاهرة برقم ٥٠١١٢ بتاريخ ١٢ يناير ٢٠١١.
- وفقاً لنص المادة الحادية عشر من القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ بتاريخ ٥ مايو ٢٠٠٨ تم إنهاء جميع تراخيص مشروعات الاستثمار بنظام المناطق الحرة الخاصة في مجال صناعة الأسمدة وعليه أصبحت الشركة لا تعمل بنظام المناطق الحرة الخاصة.
- مدة الشركة خمسة وعشرون عاماً تبدأ من تاريخ قيد الشركة بالسجل التجاري.

٢ - أسس إعداد القوائم المالية

١-٢ الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين

- يتم إعداد القوائم المالية المستقلة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية والقوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.
- اعتمد مجلس الإدارة إصدار القوائم المالية في ١ مارس ٢٠٢٢
- هذه هي القوائم المالية المستقلة للشركة والتي تم فيها تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ "الإيراد من العقود مع العملاء" ومعيار المحاسبة المصري رقم ٤٩ "عقود التأجير". وقد تم توضيح أثر التغييرات في السياسات المحاسبية الهامة في الإيضاح رقم (٥-٢).

٢-٢ أسس القياس

أعدت القوائم المالية المستقلة على أساس التكفة التاريخية، فيما عدا الأصول والالتزامات التي يتم إثباتها بالقيمة العادلة والتي تمثل في الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

٣-٢ عملية التعامل وعملية العرض

تم عرض القوائم المالية بالجنيه المصري والذي يمثل عملية التعامل للشركة.

٤-٢ استخدام التقديرات والحكم الشخصي

- إن إعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية يتطلب من الإدارة استخدام الحكم الشخصي وعمل تقديرات وأفتراضات قد تؤثر على تطبيق السياسات وقيم الأصول والالتزامات وكذلك الإيرادات والمصروفات.
- وتعتمد هذه التقديرات وأفتراضات المتعلقة بها على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى متعددة تراها إدارة الشركة معقولة في ظل الظروف والأحداث الجارية، حيث يتم بناءاً عليها تحديد القيم الدفترية للأصول والالتزامات وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

- هذا ويتم مراجعة هذه التقديرات وأفتراضات بصفة مستمرة ويتم الاعتراف بأي فروق في التقديرات المحاسبية في السنة التي تم فيها تغيير تلك التقديرات، وإذا كانت هذه الفروق تؤثر على السنة التي تم فيها التغيير والسنوات المستقبلية، عندئذ تدرج هذه الفروق في السنة التي تم فيها التعديل والسنوات المستقبلية.
وفيما يلي أهم البنود المستخدم فيها هذه التقديرات والحكم الشخصي:

- مخصص المطالبات المتوقعة والالتزامات المحتملة.
- قياس الانخفاض في قيم الأصول.
- إثبات الضريبة المؤجلة.
- المصروفات المستحقة.
- الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة.

٥- التغيرات في السياسات المحاسبية الهامة

قامت وزارة الاستثمار والتعاون الدولي بتاريخ ٢٠١٩/٣/١٨ بتعديل بعض احكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ والتي تتضمن بعض معايير المحاسبة الجديدة وتعديلات على بعض المعايير القائمة وبتاريخ ١٢ أبريل ٢٠٢٠ أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية قرار بشأن تأجيل تطبيق التعديلات في معايير المحاسبة المصرية الجديدة على القوائم المالية الدورية وقصرها على القوائم السنوية بنهاية عام ٢٠٢٠ بتاريخ ١٧ سبتمبر ٢٠٢٠ صدر قرار السيد/ رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٧١ لسنة ٢٠٢٠ بتأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية التالية إلى أول يناير ٢٠٢١.

- معيار (٤٧) - الأدوات المالية

- معيار (٤٨) - الإبراد عن العقود مع العملاء

- معيار (٤٩) - عقود التأجير

١- معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) - الأدوات المالية

وافقت اللجنة العليا لمراجعة معايير المحاسبة المصرية والفحص المحدود على السماح بتأجيل إظهار التأثير المحاسبي لتطبيق المعيار رقم ٤٧ للأدوات المالية على القوائم المالية الدورية حتى موعد أقصاه تاريخ إعداد القوائم المالية السنوية في نهاية عام ٢٠٢١ مع إدراج الأثر المحاسبي المجمع للعام بالكامل بداية من أول يناير ٢٠٢١ حتى ٣١ ديسمبر عام ٢٠٢١ مع التزام الشركات بالإصلاح الكافي عن ذلك.

- هذا هي القوائم المالية الأولى التي يتم فيها تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية" هذا وقد اختارت الشركة طريقة الأثر التراكمي المعدل في تطبيق التغيرات في السياسات المحاسبية الناتج عن تطبيق هذه المعايير وبالتالي فقد تم الاعتراف بالفرق الناتجة عن تطبيق تلك المعايير المشار إليها أعلاه "إن وجدت" ضمن بند الأرباح المرحلية في ١ يناير ٢٠٢١، ولم يتم تعديل المعلومات المقارنة المدرجة بتلك القوائم المالية لتعكس متطلبات المعايير الجديدة.

أ- معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) - الأدوات المالية

- يحدد معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ متطلبات الاعتراف وقياس الأصول المالية والألتزامات المالية وبعض العقود لشراء أو بيع البنود غير المالية. يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المصري ٢٥ الأدوات المالية: العرض والإصلاح ومعيار المحاسبة المصري ٢٦ الأدوات المالية: الاعتراف والقياس ومعايير المحاسبة المصري ٤٠ الأدوات المالية: الإصلاحات المطبقة على الإصلاحات عن عام ٢٠٢١.

التصنيف والقياس للأصول المالية والألتزامات المالية

- يتطلب المعيار الجديد من الشركة تقييم ترتيب الأصول المالية في قوائمها المالية وفقاً لخصائص التدفق النقدي للأصول المالية ونموذج الأعمال ذات الصلة لدى الشركة لفئة معينة من الأصول المالية.

- معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ لم يعد لديه ترتيب "متاح للبيع" للأصول المالية. يحتوي المعيار الجديد على متطلبات مختلفة لأصول مالية في أدوات دين أو أدوات حقوق الملكية.

- يجب ترتيب أدوات الدين وقياسها بإحدى الطرق التالية:

- التكلفة المستهلكة، حيث سيتم تطبيق طريقة معدل القائمة الفعلية أو

- القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، مع إعادة التبويب اللاحق إلى قائمة الأرباح أو الخسائر عند بيع الأصل المالي، أو
- القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
- يجب تصنيف وقياس الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بخلاف تلك التي يتم اعتبارها ويطبق عليها معايير حقوق الملكية بإحدى الطرق التالية:
 - القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، مع عدم إعادة التبويب اللاحق إلى قائمة الأرباح أو الخسائر عند بيع الأصل المالي، أو
 - القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
- تستمر الشركة في قياس الأصول المالية بمبدئياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكلفة المعاملة عند الاعتراف المبدئي، باستثناء الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، بما يتوافق مع الممارسات الحالية. لم يتأثر تصنيف غالبية الأصول المالية بالانتقال إلى معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ في ١ يناير ٢٠٢١.
- يحتفظ معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ إلى حد كبير بالمتطلبات الحالية نفسها في معيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ لتصنيف وقياس الالتزامات المالية.
- لم يكن لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ تأثير كبير على السياسات المحاسبية للشركة المتعلقة بالالتزامات المالية والأدوات المالية المشتقة.

الاضمحلال

- يستخدم معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة، والذي يحل محل نموذج الخسارة الفعلية في معيار المحاسبة المصري رقم ٢٦، حيث لم يكن هناك حاجة إلى تحويل مخصص للديون المشكوك في تحصيلها إلا في الحالات التي حدث فيها خسارة فعلاً. على النقيض من ذلك، يتطلب نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة من الشركة الاعتراف بمخصص للديون المشكوك في تحصيلها على جميع الأصول المالية المدرجة بالتكلفة المستهلكة، وكذلك أدوات الدين المصنفة كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر منذ الاعتراف الأولى، بغض النظر عما إذا كانت الخسارة قد حدثت.
- نتيجة لذلك، زاد مخصص الدين المشكوك في تحصيلها للشركة عند تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ في ١ يناير ٢٠٢١. حيث يظهر أثر تطبيق نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة في الجدول السابق في هذا الإيضاح.

محاسبة التقطبة

- يعمل معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ على زيادة قدرة الشركة على تطبيق محاسبة التقطبة. بالإضافة إلى ذلك، تمت موافقة متطلبات المعيار بشكل أوّلٍ مع سياسات الشركة لإدارة المخاطر، هذا وسيتم قياس فعالية التقطبة في المستقبل.

- الفترة الانتقالية

- قالت الشركة بتطبيق المعيار باستخدام طريقة الأثر التكمي المعدل، مما يعني أن أثر تطبيق المعيار تم الاعتراف به في الأرباح المرحلة اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢١، ولم يتم تعديل أرقام المقارنة.

- معايير المحاسبة المصري رقم (٤٨) - الإيراد من العقود مع العملاء

يحدد معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) إطار شامل لتحديد قيمة وتوقيت الاعتراف بالإيراد، ويحل هذا المعيار محل المعايير المحاسبية المصرية التالية (معايير المحاسبة المصري رقم (١١) "الإيراد" ويتطلب إثبات الإيرادات عندما يمكن العميل من السيطرة على الوحدات أو الخدمات. كما أن تحديد توقيت نقل السيطرة - على مدى فترة زمنية أو عند نقطة من الزمن والذي يتطلب قدر من الحكم الشخصي.

- الاعتراف بالإيراد

نظراً لطبيعة نشاط الشركة، بالإضافة إلى السياسات المحاسبية الحالية للشركة، فإن تأثير معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ على الاعتراف بالإيراد من قبل الشركة سيكون غير جوهرياً، حيث يتم الاعتراف بالإيراد عند نقطة من الزمن وهو إسلام العميل للبضاعة المباعة والذي لا يختلف اختلافاً جوهرياً بالنسبة للشركة عن معيار المحاسبة المصري رقم (١١) "الإيراد".

- معايير المحاسبة المصري رقم (٤٩) - عقود التأجير

يحل معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) محل معيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) - القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي.

يقدم معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) "عقود التأجير" نموذج محاسبي واحد بالنسبة للمؤجر والمستأجر حيث يقوم المستأجر بالاعتراف بحق الانتفاع بالأصل المؤجر ضمن أصول الشركة كما يعترف بالالتزام والذي يمثل القيمة الحالية لبدفعات الإيجار غير المدفوعة ضمن التزامات الشركة، مع الاخذ في الاعتبار انه لا يتم تصنيف عقود الإيجار بالنسبة للمستأجر حقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي. وهناك إففاءات اختيارية لعقود التأجير قصيرة الأجل وعقود التأجير ذات القيمة المنخفضة.

- بالنسبة للمؤجر يجب على المؤجر تصنيف كل عقد من عقود إيجاراته إما على أنه عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي.

- بالنسبة للإيجار التمويلي فيجب على المؤجر الاعتراف بالأصول المحافظ بها بموجب عقد تأجير تمويلي في قائمة المركز المالي وعرضها على أنها مبالغ مستحقة التحصيل بمبلغ مساوي لصافي الاستثمار في عقد التأجير.

- بالنسبة للإيجار التشغيلي يجب على المؤجر الاعتراف بدفعات عقود التأجير من عقود التأجير التشغيلية على أنها دخل إما بطريق القسط الثابت أو أي أساس منتظم آخر.

- الاعتراف و القياس

عند بدء العقد، تقوم الشركة بتقييم ما إذا كان العقد يحتوى على ترتيبات تأجير، وبالنسبة لمثل هذه الترتيبات لعقود التأجير تعرف الشركة بأصول حق إنتفاع والتزامات عقود التأجير باستثناء عقود التأجير قصيرة الأجل وعقود الأصول ذات القيمة المنخفضة على النحو التالي:

عند الاعتراف الأولي، يتم قياس أصل حق الانتفاع على أنه المبلغ المساوى للتزامات الإيجار والتي يتم قياسها مبدئياً والمعدلة بمنفوعات الإيجار السابقة على العقد والتكاليف المباشرة الأولية وحوافز الإيجار والقيمة المخصومة للتکاليف التقديرية

لفك وإزالة الأصل. وفي القياس اللاحق، يتم قياس أصل حق الإنقاض بالتكلفة مخصوصاً منه مجمع الاستهلاك ومجمع خسائر الأضمحلال. يتم احتساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت على الأعمار الإنتاجية المقدرة لأصول حق الإنقاض أو مدة الإيجار أيهما أقل.

- التزام عقد التأجير يتم قياسه في بداية عقد التأجير بالقيمة الحالية لفواتير الإيجار الغير منفوعة في ذلك التاريخ على مدار فترة الإيجار، كما يجب خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الاقتراض الإضافي السائد بالدولة بشكل عام، تستخدم الشركة معدل الاقتراض الإضافي كمعدل خصم. بعد ذلك يتم قياس التزام عقود التأجير بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية.

- هذا وسوف يتم إعادة قياس أصول حق الإنقاض والتزام عقود التأجير لاحقاً في حالة حدوث أحد من الأحداث التالية:
 - التغير في سعر التأجير بسبب الربط بالأسعار أو المعدل الذي أصبح ساري المفعول في الفترة.
 - تعديلات على عقد الإيجار.
 - إعادة تقييم مدة الإيجار.

- إن عقود تأجير الأصول غير الأساسية وغير المتعلقة بأنشطة التشغيل الرئيسية للشركة، والتي هي بطيئتها قصيرة الأجل (أقل من ١٢ شهراً بما في ذلك خيارات التجديد) وعقود تأجير السلع منخفضة القيمة يتم إدراجها في قائمة الدخل عند تجدها.

- اختارت الشركة عند التحول إلى معيار المحاسبة المصري ٤٩ تطبيق الوسيلة العملية لاستثناء التقييم الذي بموجبه تمثل المعاملات عقود تأجير. وقامت بتطبيق معيار المحاسبة المصري ٤٩ فقط على العقود التي سبق تحديدها كعقود إيجار.

لم يتم إعادة تقييم العقود التي لم يتم تحديدها كعقود تأجير بموجب معيار المحاسبة المصري ٢٠.

- تطبيق معدل خصم واحد على مجموعة عقود التأجير ذات الخصائص المشابهة إلى حد معقول - بلغ متوسط معدل الفائدة الإضافية بالدولار الأمريكي المطبق على التزامات عقود التأجير المعترف بها في ١ يناير ٢٠٢١ نسبة ٤٠٪ سنويًا.

- تطبيق الإعفاء بعدم الاعتراف بالأصول والالتزامات الخاصة بأصل حق الإنقاض والتي تنتهي صلاحيتها خلال عام ٢٠٢١.

- استبعاد التكلفة المباشرة الأولى من قياس أصل حق الإنقاض في تاريخ التطبيق الأولى.

- اختارت الشركة أيضاً استخدام إعفاءات الاعتراف لعقد التأجير التي لا تتجاوز مدة إيجارها عن ١٢ شهر أو أقل وذلك من تاريخ التطبيق الأولى ولا تحتوى على خيار شراء "عقود تأجير قصيرة الأجل" وكذلك عقود التأجير ذات القيمة المنخفضة "الأصول منخفضة القيمة".

الفترة الانتقالية

قامت الشركة بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) بالاعتراف باصل والتزام عقد التأجير بداية من ١ يناير ٢٠٢١ محسوباً على أساس المدة المتبقية من عقود التأجير وبالتالي لم يتم تعديل أرقام المقارنة وذلك إستناداً للقررة ج ٨ من ملحق المعيار والخاص بالقواعد الخاصة بتاريخ السريان والقواعد الانتقالية والتي نصت على الآتي:

) يجب على المستأجر الاعتراف بالتزام عقد التأجير في تاريخ التطبيق الأول لعقود التأجير التي ينطبق عليها تعريف عقود التأجير التشغيلي وفقاً لهذا المعيار. ويجب على المستأجر قياس التزام عقد التأجير بالقيمة الحالية بدفعات الإيجار المتبقية مخصوصة باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للمستأجر في تاريخ التطبيق الأول.

ب) الاعتراف بأصل حق الانتفاع في تاريخ التطبيق الأول لعقود التأجير التي ينطبق عليها تعريف عقود التأجير التشغيلي وفقاً لهذا المعيار. ويجب على المستأجر الإختيار على أساس كل عقد تأجير على حده لقياس أصل حق الانتفاع إما بـ:

- ١) المبلغ الدفتري كما لو كان المعيار تم تطبيقه منذ تاريخ بداية عقد التأجير ولكن مخصوصاً باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للمستأجر في تاريخ التطبيق الأول ، أو
- ٢) مبلغ مساوي لللزم عقد التأجير بعد تعديله بمبلغ أي دفعات إيجار مدفوعة مقدماً أو مستحقة تتعلق بذلك الإيجار المثبت في قائمة المركز المالي مباشرة قبل تاريخ التطبيق الأول

الأحكام الهامة في تحديد مدة عقد التأجير للعقود التي تشتمل على خيارات التجديد

تحدد الشركة مدة عقد التأجير على أنها المدة غير القابلة للإلغاء لعقد التأجير، إلى جانب أي فترات يعطيها خيار تمديد عقد التأجير إذا كان من الممكن أن تتم ممارسة هذا الحق وبدرجة معقولة، أو أي فترات يعطيها خيار إنهاء عقد التأجير، إن كان من المؤكد أن تمارس هذا الحق.

لدى الشركة الخيار بموجب بعض عقود التأجير في إستئجار الأصول لفترات إضافية، تطبق الشركة الحكم في تقييم ما إذا كان من المؤكد وبدرجة معقولة ممارسة خيار التجديد، وهذا يعني، أنه يؤخذ بعين الاعتبار جميع العوامل ذات الصلة التي تخلق حافزاً اقتصادياً لممارسة التجديد، بعد تاريخ البدء تعيد الشركة مدة عقد التأجير إذا كان هناك حدث كبير أو تغير في الظروف التي تقع تحت سيطرتها و يؤثر على قدرتها على ممارسة (أو عدم ممارسة) خيار التجديد (على سبيل المثال) تغير في استراتيجية العمل.

شركة مصر لإنتاج الأسمدة "موبيكو"
تابع - الإيضاحات المتنمية للقوائم المالية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٤- مشروعات تحت التنفيذ

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٢٥٣ ٣٨٩ ٣٥١	٢٧٩ ٧٩٤ ٧٣٠	مبانى وطرق
٩ ٠٠٢ ٣٦٨	١٥ ٧٩٨ ٤٤٦	رخص وبرامج
-	٩ ٥٦٠ ٤٩٤	آلات ومعدات
٥١٤ ٠٤٠	-	إعتمادات مستدبة
٢٦ ٣١٨ ٥٥٦	٢٢ ٤١٥ ٦٣٨	دفعات مقدمة
٢٨٩ ٢٢٤ ٣١٥	٣٢٧ ٥٦٩ ٣٠٨	الإجمالي

٥- أصول أخرى (بالصافي)

الإجمالي	رخص وبرامج	خط الغاز	مساهمة الشركة في أصول غير مملوكة للشركة وتخدم أغراضها	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٢٩ ٥٨٤ ٤٩٤	٨ ٩٥٧ ١٢٢	١٥ ٦٢٧ ٣٧٢	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	تكلفة في ٢٠٢٠/٠١/٠١
-	-	-	-	الإضافات
٢٩ ٥٨٤ ٤٩٤	٨ ٩٥٧ ١٢٢	١٥ ٦٢٧ ٣٧٢	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	تكلفة في ٢٠٢٠/١٢/٣١
٢٩ ٥٨٤ ٤٩٤	٨ ٩٥٧ ١٢٢	١٥ ٦٢٧ ٣٧٢	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	تكلفة في ٢٠٢١/٠١/٠١
-	-	-	-	الإضافات
٢٩ ٥٨٤ ٤٩٤	٨ ٩٥٧ ١٢٢	١٥ ٦٢٧ ٣٧٢	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	تكلفة في ٢٠٢١/١٢/٣١
مجمع الاستهلاك				
٢٣ ٢٢٩ ٦٧٧	٨ ٦٤٠ ٤٨٧	٩ ٥٨٩ ١٩٠	٥ ٠٠٤ ٠٠٠	مجمع الاستهلاك في ٢٠٢٠/٠١/٠١
١ ١٨٦ ٨٤٠	١١٤ ٨٠٢	١ ٠٧٢ ٠٣٨	-	استهلاك السنة
٢٤ ٤١٦ ٥١٧	٨ ٧٥٥ ٢٨٩	١٠ ٦٦١ ٢٢٨	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	مجمع الاستهلاك في ٢٠٢٠/١٢/٣١
٢٤ ٤١٦ ٥١٧	٨ ٧٥٥ ٢٨٩	١٠ ٦٦١ ٢٢٨	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	مجمع الاستهلاك في ٢٠٢١/٠١/٠١
١ ١٨١ ٢٨٦	١ ٠٩ ٢٤٩	١ ٠٧٢ ٠٣٧	-	استهلاك السنة
٢٥ ٥٩٧ ٨٠٣	٨ ٨٦٤ ٥٣٨	١١ ٧٣٣ ٢٦٥	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	مجمع الاستهلاك في ٢٠٢١/١٢/٣١
صافي القيمة الدفترية				
٦ ٣٥٤ ٨١٧	٣١٦ ٦٣٥	٦ ٠٣٨ ١٨٢	-	صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٠/٠١/٠١
٥ ١٦٧ ٩٧٧	٢٠١ ٨٣٣	٤ ٩٦٦ ١٤٤	-	صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٠/١٢/٣١
٣ ٩٨٦ ٦٩١	٩٢ ٥٨٤	٣ ٨٩٤ ١٠٧	-	صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢١/١٢/٣١

٦ - أصول حق استخدام (بالصافى)

تمثل أصول حق الاستخدام في القيمة الإيجارية لمدة المتبقية من عقد الأرض المستأجرة والمقام عليها المصنع بالمنطقة الحرة العامة بدمياط وبيانها كما يلي:-

<u>الأرضي</u>	<u>التكلفة</u>
<u>جنيه مصري</u>	
-	٢٠٢١/١/١ الرصيد في
٣٨ ١٧٤ ٨٢١	الإضافات خلال السنة
<u>٣٨ ١٧٤ ٨٢١</u>	٢٠٢١/١٢/٣١ التكفة في
	<u>مجمع الاستهلاك</u>
-	٢٠٢١/١/١ مجمع الاستهلاك في
٤٠١٦ ٦٤١	٢٠٢١/١٢/٣١ إستهلاك السنة
<u>٤٠١٦ ٦٤١</u>	٢٠٢١/١٢/٣١ مجمع الاستهلاك في
<u>٣٤ ١٥٨ ١٨٠</u>	صافى القيمة الدفترية

٧ - استثمارات في الشركة التابعة

في ١١ أغسطس ٢٠٠٨ قام مساهمو الشركة بالدخول في اتفاق مع مساهمي الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية إي إن بي سي (إي أجريوم سابقا) والذي يقتضاه ستقوم الشركة بالاستحواذ على حقوق مساهمي الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية إي إن بي سي (إي أجريوم سابقا) بالإضافة لكل المزايا والالتزامات التعاقدية للشركة من خلال عقد مبادلة أسهم. ويطلب تنفيذ ذلك العقد استيفاء بعض الشروط والأحداث والتي من المتوقع أن يتم تحقيقها بعد ٣١ أغسطس ٢٠٠٨. في ٨ نوفمبر ٢٠٠٨ وافقت الجمعية العامة غير العادية بالإجماع على الاتفاقية المبرمة في ١١ أغسطس ٢٠٠٨ بين مساهمي "موبكو" ومساهمي الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية إي إن بي سي (إي أجريوم سابقا) بالنسبة لتبادل الأسهم في ضوء تخصيص ١٨٨ ٦٦٦ ٩٩ سهم الناتجة عن زيادة رأس المال "موبكو" بقيمة اسمية ١٠ جنيه مصرى للسهم لمساهمي الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية إي إن بي سي (إي أجريوم سابقا) طبقاً لموافقة الجمعية العامة غير العادية لمساهمي "موبكو" بتاريخ ٨ نوفمبر ٢٠٠٨. وبتاريخ ١١ يناير ٢٠٠٩ تم نقل ملكية الأسهم بالقيمة الأساسية.

- بلغ رصيد الاستثمارات في الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية إي إن بي سي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مبلغ ٢٠٢١ ٨٣٦ ٨٨٠ ١٠٠١ جنيه مصرى ويتمثل في قيمة مساهمة شركة موبكو في رأس مال الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية إي إن بي سي بموجب اتفاقية الاستحواذ الموقعة بين مساهمي الشركتين بتاريخ ١١ أغسطس ٢٠٠٨ وذلك بالقيمة الأساسية للأسهم الناتجة عن زيادة رأس مال شركة موبكو بمبلغ وقدرة نحو ٩٦٦ مليون جنيه مصرى والتي حصل عليها مساهمو الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية في ذلك التاريخ بالإضافة إلى التكاليف الخاصة بالحصول على الاستثمار بمبلغ وقدرة ٥٦٧٥ جنيه مصرى.

الناتجة عن زيادة رأس مال شركة موبico بمبلغ وقدر نحو ٩٩٦ مليون جنيه مصرى والتي حصل عليها مساهمو الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية في ذلك التاريخ بالإضافة إلى التكاليف الخاصة بالحصول على الاستثمار بمبلغ وقدر ٦٧٥٥ جنيه مصرى.

- قرض للشركة التابعة

البيان	العملة	الرصيد في	الرصيد في	المعادل بالجنيه المصري	المعادل بالجنيه المصري	المعادل بالجنيه المصري
قرض	دولار أمريكي	١٥٦١٠٤١١٣	٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٠/١٢/٣١
فائد	دولار أمريكي	٨٠٤٢١٠١٥	٧٤٢١٤٢٤٢	١٢٦٩٠٤٧١١	٢٤٥٣٣٤٧٨٥٣	٢٤٥٧١٧٢٤٠٤
قرض*	جنيه مصرى	-	٣٨٣٧٥٧٥٥٨	-	-	٣٨٣٧٥٧٥٥٨
فائد*	جنيه مصرى	-	٤٤٣٧٧٥٥٥	-	-	٤٤٣٧٧٥٥٥
<u>الإجمالي</u>		<u>٣٧١٧٢٥٢٥٦٤</u>	<u>٢٠٢١/١٢/٣١</u>	<u>٢٠٢٠/١٢/٣١</u>	<u>٢٠٢١/١٢/٣١</u>	<u>٢٠٢٠/١٢/٣١</u>
خسائر إئتمانية متوقعة نتيجة تطبيق المحاسبة المصري رقم (٤٧)		(٥٣٥٨٨٤)				
<u>الرصيد</u>		<u>٣٧١٦٧١٦٦٨٠</u>	<u>٤٤٣٧٧٥٥٥</u>	<u>٣٨٣٧٥٧٥٥٨</u>	<u>٨٠٤٢١٠١٥</u>	<u>١٥٦١٠٤١١٣</u>

- بتاريخ ٢٣ ديسمبر ٢٠٢١ قامت الشركة التابعة (الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية إي إن بي سي بسداد كامل القرض المستحق بالجنيه المصري وفوائدة بمبلغ ٤١٤٨١٧٢٩٧٤١٤ جنية مصرى (القرض بمبلغ ٥٥٨٣٨٣٧٥٧٥٥٨ جنية مصرى ، والفائدة بمبلغ ٨٥٦٥٣٩٤٨٧٠٥٣٩ جنية مصرى).

- وفقاً لـ حركة الخسائر الإئتمانية المتوقعة خلال العام نتيجة تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) على رصيد قرض الشركة التابعة:

جنية مصرى	جنية مصرى	٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١
-	(٢٣١٤٧٠٢)		الاثر التراكمي لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧)
-	١٧٧٨٨١٨		رد خسائر إئتمانية متوقعة خلال العام
-	(٥٣٥٨٨٤)		<u>الإجمالي</u>

- يمثل الرصيد في القرض المنووح إلى الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية إي إن بي سي (شركة تابعة) طبقاً لعقد الكفالة التضامنية الموقع من الشركة.

- حيث قامت الشركة (الكفيل المتضامن) والمساهم الرئيسي في الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية إي إن بي سي بنسبة ١٠٠% تقريباً بإصدار كفالة تضامنية لصالح وكيل ضمان القرض المنووح للشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية إي إن بي سي (بنية عن البنوك المشاركة) والذي بموجبه يتم تأمين كل الالتزامات المالية للشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية إي إن بي سي الناشئة من ذلك القرض.

- وطبقاً لعقد الكفالة التضامنية تعهد الشركة (الكفيل المتضامن) تعهداً غير قابل للإلغاء بان تساهم بنسبة ٣٣.٣% كحد أقصى من فائض التدفقات النقدية بإجمالي مبلغ ١٣٠ مليون دولار أمريكي لتغطية المبلغ المتبقى اللازم لإنشاء المشروع الخاص بالشركة التابعة "الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية إي إن بي سي" إلى جانب باقي نفقات ذلك المشروع وذلك ابتداء من السنة المالية ٢٠٠٩ وحتى تاريخ إنتهاء المشروع، وقد وافق مجلس إدارة الشركة (الكفيل المتضامن) بتاريخ ٢٢ سبتمبر ٢٠١١ والجمعية العامة العادلة للشركة (الكفيل المتضامن) بتاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠١١ على أن تكون طريقة احتساب الفوائد كما بالقرض المشترك طول الأجل الشركة التابعة "الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية إي إن بي سي". ويتم سداد القرض بنفس العملة التي تم بها السحب أو الاستخدام من إيرادات الشركة التابعة "الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية اي ان بي سي" بعد الانتهاء من ذلك المشروع ومن إيرادات ذلك المشروع بتاريخ ٢٦ سبتمبر ٢٠١٣ وافت الجمعية العامة الغير عادلة للشركة على زيادة نسبة المساهمة من ١٣٠ مليون دولار أمريكي لتكون ٢٠٠ مليون دولار ويتأتي ذلك في تاريخ ٤ مايو ٢٠١٤ وافت الجمعية العامة الغير عادلة للشركة على زيادة نسبة المساهمة لتصبح ٢٧٥ مليون دولار أمريكي.
- ونظراً لتوقف استكمال الإنشاءات في خط الإنتاج بالشركة التابعة "الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية اي ان بي سي" لمدة تزيد عن ٢٩ شهر فقد وافقت البنوك المقرضة على إعادة هيكلة القرض المشترك للشركة التابعة حيث تم تمديد المدة المخصصة لعقد القرض المشترك الأصلي لمدة سنتين وعليه أصبح تاريخ استحقاق سداد الدفع الأولي من القرض هو ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.
- لم تقم الشركة التابعة بتحقيق تاريخ انتهاء المشروع بحلول تاريخ الوقف (١ يوليو ٢٠١٥) بالإضافة إلى أن الشركة التابعة لم تستطع سداد القسط الأول والثاني والثالث من القرض المشترك في تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ و٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ و٣١ ديسمبر ٢٠١٦ على التوالي والذي يمثل حالة إخلال، ولم تسلم الشركة التابعة إخطار بحالة إخلال من قبل وكيل تسهيل القرض المشترك وفقاً لذلك فإن رصيد القرض المشترك للشركة التابعة غير واجب السداد القوري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ . وفي ٢١ يناير ٢٠١٦ قامت الشركة بدفع مبلغ ١٠ مليون دولار أمريكي إلى الشركة التابعة وذلك لسداد جزء من قيمة الفوائد المستحقة للقرض المشترك على الشركة التابعة ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.
- طلبت الشركة إدخال بعض التعديلات على أحكام وشروط عقد القرض المشترك وقد وافقت البنوك المقرضة على إبرام عقد التعديل الثاني في تاريخ ١٩ سبتمبر ٢٠١٧ .
- خلال ديسمبر ٢٠٢٠ قامت اللجنة الوزارية لتسوية منازعات عقود الاستثمار بالموافقة على إبرام اتفاقيتي التسوية وشراء الأسهم لإنهاء النزاع القائم بين شركة أجريوم سابقاً "نيوتون حالياً" وجمهورية مصر العربية والشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية المملوكة لشركة مصر لإنتاج الأسمدة "موبكو".
- كانت شركة مصر لإنتاج الأسمدة - موبكو، تلت خطاياً من رئيس الأمانة الفنية للجنة تسوية منازعات عقود الاستثمار يفيد اعتماد قرار مجلس الوزراء، قرار اللجنة الوزارية بالموافقة على إبرام اتفاقيتي التسوية وشراء الأسهم لإنهاء النزاع القائم بين شركة نيوتن (أجريوم سابقاً)، وجمهورية مصر العربية، والشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية المملوكة لشركة موبكو.

وقد تضمن اتفاقي التسوية وشراء الأسهم تضمننا نقل ملكية كامل الأسهم الخاصة بشركة أجريوم في شركة موبكو وبالبالغ عددهم ٥٩٦٧ مليون سهم إلى وزارة المالية، بموجب سعر تفاوضي تم الاتفاق عليه بين الأطراف. وبموجب اتفاق التسوية قامت شركة أجريوم بالتنازل عن الدعاوى التحكيمية المقامة ضد مصر والشركات ذات الصلة وجدير بالذكر أن اتفاقي التسوية وشراء الأسهم لم ينتج عنهما أي التزام مالي على موبكو، أو الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية، وليس لها أي تأثير على النشاط التشغيلي والتمويلي لأي من الشركتين.

- لم تسلم الشركة أية إخطارات أو مراسلات عن وكيل التسهيل بحالة إخلال كما ان الشركة التابعة تقوم بسداد الأقساط المستحقة والفوائد في المواعيد المتفق عليها بجدول السداد.
- بتاريخ ١٩ ديسمبر ٢٠٢١ وافقت الجمعية العامة العادية للشركة التابعة على سداد أصل القرض والفائدة (الشريحة المصرية) المنووح للشركة التابعة وعليه قامت الشركة التابعة بسداد كامل المبلغ.

٩ - المخزون

<u>٢٠٢٠/١٢/٣١</u>	<u>٢٠٢١/١٢/٣١</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٥ ١٧٦ ٤٣٣	٤ ٥٩٤ ٦٩٨	مخزن الخامات
١٨٣ ٦٣٠ ٤٩٨	١٩٣ ٢٦٨ ٤٣٨	مخزن قطع الغيار
٢٣ ٥٤٩ ٥١٧	٢٣ ٩٦٧ ١٠٢	مخزون المواد والمهامات المتنوعة
٧٠٢ ٢٦٧	٩٤٦ ٣٨٠	مخزون الوقود والزيوت
١٣ ٣٧٣ ٢٩٥	٢٠ ٠٨١ ٠٨٨	مخزون إنتاج تحت التشغيل بالتكلفة
١٢ ٠٧٤ ٢٠٤	٦٢ ٠٢٣ ٦٧٨	مخزون إنتاج تام بالتكلفة
١٠ ٢٤٨ ٩٢٥	١٨ ٨٤٠ ٧٩٨	مخزن بضاعة بالطريق
<u>٢٤٨ ٧٥٥ ١٣٩</u>	<u>٣٢٣ ٧٢٢ ١٨٢</u>	

١٠ - عملاء وأوراق قبض

<u>٢٠٢٠/١٢/٣١</u>	<u>٢٠٢١/١٢/٣١</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٥٥ ٠٤٩ ٤٠٨	٢١٨ ٤٩٩ ٨٦٧	عملاء غير متاخرة في السداد
٣ ٠٨٨ ٥٧٦	-	أوراق قبض
<u>٥٨ ١٣٧ ٩٨٤</u>	<u>٢١٨ ٤٩٩ ٨٦٧</u>	<u>الإجمالي</u>
-	(٣ ٠٢٧ ١٥٩)	خسائر إئتمانية متوقعة نتيجة تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧)
<u>٥٨ ١٣٧ ٩٨٤</u>	<u>٢١٥ ٤٧٢ ٧٠٨</u>	<u>الرصيد</u>

وفيما يلي حركة الخسائر الإنمائية المتوقعة نتيجة تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) على العملاء وأوراق القبض:

<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
-	(٨٨٥ ١٧٢)	الاثر التراكمي لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧)
-	(٢ ١٤١ ٩٨٧)	الخسائر الإنمائية المتوقعة خلال العام
-	(٣ ٠٢٧ ١٥٩)	الإجمالي

١١ - مدينون وأرصدة مدينة أخرى

<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٣ ٩١٨ ٤٨٩	٥ ٧٩٢ ٧٥٤	أقساط وسلف عاملين
١٠ ٣١٠ ١٩٩	١٠ ٣١٦ ٠٩٩	تأمينات لدى الغير
٣٠٢ ٤٠٨	-	فوائد مستحقة
١١ ٤٧٦ ٨٤٤	٣ ٢١٧ ١٦٨	مدينون متزوجون
١٥٥ ٩٢٧ ٧٣٨	٣١ ١٩٨ ١٠٥	مصلحة الضرائب العامة
٥ ٦٠٤ ٨٩٢	٧ ٢٤١ ٩٢٢	مصاريف مدفوعة مقدماً
٢٢ ٣٦٣ ٣١٠	٢٣ ٣٢٦ ٩٧٥	خطاء خطابات ضمان
<u>٤١٠ ٩٠٣ ٨٨٠</u>	<u>٨١ ٠٩٣ ٠٢٥</u>	الإجمالي
-	(١٥٨ ٣٠١)	خسائر إنمائية متوقعة نتيجة تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧)
<u>٤١٠ ٩٠٣ ٨٨٠</u>	<u>(٨٠ ٩٣٤ ٧٢٤)</u>	الرصيد

- وفيما يلي حركة الخسائر الإنمائية المتوقعة نتيجة تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) على المدينون والارصدة المدينة الأخرى:

<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
-	(١٦٢ ٨٥١)	الاثر التراكمي لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧)
-	٤ ٥٥٠	رد خسائر إنمائية خلال العام
-	(١٥٨ ٣٠١)	الصافي

١٢ - المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

أ- بيان الأطراف ذات العلاقة:

- مساهم رئيسي بنسبة٪٣٠.٧٥
- الشركة المصرية للبتروكيماويات "إيكم"
- مساهم رئيسي بنسبة٪٥.٧٢
- الشركة المصرية للغازات الطبيعية "جاسكو"
- مساهم رئيسي بنسبة٪٢.٩٧
- شركة مصر للتأمين
- شركة تابعة بنسبة٪٩٩.٩
- الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية "إى إن بي سى"
- شركة السويس لمشتقات الميثanol (السويس للخدمات البترولية "سويسك" سابقًا) شركة منقسمة من الشركة (الشركة المنقسمة بالسويس)

ب- بيان المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة:

وفيها يلي ملخص بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة:

البيان	طبيعة المعاملة	السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١	جنية مصرى
الشركة المصرية للغازات الطبيعية "جاسكو"	توريد غاز	٥٧٤ ٥١٥ ٤٢٠	١ ٥٥٦ ٥٤٩ ١٤٤
شركة مصر للتأمين	خدمات تأمين	١٤ ١٣٢ ٣٦٣	٩ ٨٣٧ ٣٤٢
الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية	سداد مدفوعات نيابة عن الشركة / اتفاقية تقسيم التكاليف والمصروفات	٤٢١ ٠٣٧ ٦٠٦	٤٢٩ ٣٤٦ ٠٦٤
- شركة السويس لمشتقات الميثanol (السويس للخدمات البترولية "سويسك" سابقًا) الشركة المنقسمة بالسويس	فوائد القرض	١٨٣ ٥١٦ ٧٣٢	١٤١ ٢٣١ ٦٨٠
- شركة السويس لمشتقات الميثanol (السويس للخدمات البترولية "سويسك" سابقًا) الشركة المنقسمة بالسويس	توزيعات أرباح	-	١٦ ١٩٣ ٠٨١
- شركة السويس لمشتقات الميثanol (السويس للخدمات البترولية "سويسك" سابقًا) الشركة المنقسمة بالسويس	خدمات / سداد الشركة لمدفوعات نيابة عن الشركة	٢ ٦٣٨ ٨٦٠	٢ ٧٧٥ ٠٨٧

* قامت الشركة في ٩ ديسمبر ٢٠١٥ بتوقيع عقد تقسيم تكاليف ومصروفات تشغيل لمصانع الشركة التابعة (الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية ENPC) اتفقا فيه من أجل ترشيد النفقات ومن أجل التشغيل الأمثل للموارد ومصروفات التشغيل على ان يتم استخدام كافة العمالة في الشركة في تشغيل وإدارة خطوط الإنتاج للشركة التابعة على ان تحمل الشركة التابعة ثلثي التكلفة الخاصة بعملة الإنتاج المباشرة وثلثي تكلفة عاملة الإنتاج الغير المباشرة في حالة تشغيل خطى إنتاج الشركة التابعة بالإضافة الى تحمل الشركة التابعة ثلثي تكلفة العقود والمصروفات الخدمية والتي تخدم الشركتين معاً وتم تفعيل الاتفاقية في ١ يناير ٢٠١٦.

* بتاريخ ٢٠١٩/١٢/١٥ تم الاتفاق على الغاء العمل بالاتفاقية المذكورة وتم ابرام اتفاقية اخرى حيث تم حصر ثلثي التكاليف التي تحملها الشركة التابعة علي تكلفة المصروفات الخدمية والتي تخدم الشركتين معاً اي عقود جديدة يتم الاتفاق عليها مستقبلاً وتم تفعيل الاتفاقية الجديدة بتاريخ ٢٠٢٠/١/١.

ج- وقد نتج عن هذه التعاملات الأرصدة التالية

المستحق من أطراف ذات علاقة

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية
جنيه مصري	جنيه مصري	
٤٤ ١٨٦ ٩٨٢	٧٥ ٧٤٥ ٠٥٧	شركة السويس لمشتقات الميثanol (السويس للخدمات البترولية
٣٧٢ ٢٢٤	١٣٨ ٢٠٣	سويسك " سابقاً) (الشركة المنقسمة بالسويس)
<u>٤٤ ٥٥٩ ٢٠٦</u>	<u>٧٥ ٨٨٣ ٢٦٠</u>	<u>إجمالي</u>
-	(١ ١٦٤ ٤٢٨)	خسائر إئتمانية متوقعة نتيجة تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧)
<u>٤٤ ٥٥٩ ٢٠٦</u>	<u>٧٤ ٧١٨ ٨٣٢</u>	<u>الرصيد</u>

- وفيما يلي حركة الخسائر الإئتمانية المتوقعة نتيجة تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) على أرصدة المستحق من أطراف ذات علاقة :

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) على الرصيد في ٢٠٢١/١/١
جنيه مصري	جنيه مصري	
-	(٦٨٣ ٧٦١)	خسائر إئتمانية متوقعة خلال العام
-	(٤٨٠ ٦٦٧)	<u>إجمالي</u>
-	(١ ١٦٤ ٤٢٨)	

١٣- النقدية بالبنوك والصندوق

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	شيكات تحت التحصيل
جنيه مصري	جنيه مصري	
٢٥ ٨٨٤	-	
١٣٤ ٢٨٨ ٠٢٩	١ ٨٨٩ ٨٦٠ ٠٦٥	بنوك حسابات جارية
٥٣٣ ٩٢٤ ٠٤٠	٣٨٢ ٦٩٩ ١٧٥	ودائع لأجل وصنایع إستثمار
٦٦٨ ٢٣٧ ٩٥٣	٢ ٢٧٢ ٥٥٩ ٢٤٠	<u>إجمالي</u> كما هو ظاهر بقائمة التدفقات النقدية
-	(٦١٨ ٥٨٥)	خسائر إئتمانية متوقعة نتيجة تطبيق معيار ٤٧
<u>٦٦٨ ٢٣٧ ٩٥٣</u>	<u>٢ ٢٧١ ٩٤٠ ٦٥٥</u>	<u>الرصيد</u>

- يتضمن رصيد النقدية ٥١٠ ٢٦ ٧٢٩ جنيه مصري خاص بالعاملين ومستمر بالبنوك لصالح العاملين طبقاً لقرار الجمعية العامة العادلة للشركة المنعقدة في ٨ فبراير ٢٠٢١.

ج- وقد نتج عن هذه التعاملات الأرصدة التالية

المستحق من أطراف ذات علاقة

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٤٤ ١٨٦ ٩٨٢	٧٥ ٧٤٥ ٠٥٧	الشركة المصرية المنتجات النيتروجينية
٣٧٢ ٢٢٤	١٣٨ ٢٠٣	شركة السوس لمشتقات الميثانول(السوس للخدمات البترولية سويسك "سابقاً" (الشركة المنقسمة بالسوس)
<u>٤٤ ٥٥٩ ٢٠٦</u>	<u>٧٥ ٨٨٣ ٢٦٠</u>	<u>إجمالي</u>
-	(١ ١٦٤ ٤٢٨)	خسائر إئتمانية متوقعة نتيجة تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧)
<u>٤٤ ٥٥٩ ٢٠٦</u>	<u>٧٤ ٧١٨ ٨٣٢</u>	<u>الرصيد</u>

- وفيما يلي حركة الخسائر الإئتمانية المتوقعة نتيجة تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) على أرصدة المستحق من أطراف ذات علاقة :

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
-	(٦٨٣ ٧٦١)	أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) على الرصيد في ٢٠٢١/١/١
-	(٤٨٠ ٦٦٧)	خسائر إئتمانية متوقعة خلال العام
-	(١ ١٦٤ ٤٢٨)	<u>إجمالي</u>

١٣ - النقدية بالبنوك والصندوق

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٢٥ ٨٨٤	-	شيكات تحت التحصيل
١٣٤ ٢٨٨ ٠٢٩	١ ٨٨٩ ٨٦٠ ٠٦٥	بنوك حسابات جارية
٥٣٣ ٩٢٤ ٠٤٠	٣٨٢ ٦٩٩ ١٧٥	ودائع لأجل وصناديق إستثمار
٦٦٨ ٢٣٧ ٩٥٣	٢ ٢٧٢ ٥٥٩ ٢٤٠	<u>إجمالي</u>
-	(٦١٨ ٥٨٥)	خسائر إئتمانية متوقعة نتيجة تطبيق معيار ٤٧
٦٦٨ ٢٣٧ ٩٥٣	٢ ٢٧١ ٩٤٠ ٦٥٥	<u>الرصيد</u>

- يتضمن رصيد النقدية ٥١٠ ٧٢٩ ٢٦ جنية مصرى خاص بالعاملين ومستثمر بالبنوك لصالح العاملين طبقاً لقرار

الجمعية العامة العادية للشركة المنعقدة في ٨ فبراير ٢٠٢١.

١٦ - دائنون وأرصدة دائنة أخرى

<u>جنية مصرى</u> <u>٢٠٢٠/١٢/٣١</u>	<u>جنية مصرى</u> <u>٢٠٢١/١٢/٣١</u>	
٧٩٤ ٥٤٠	٩١٤ ٥٥٦	ضريبة أرباح تجارية وصناعية والمهن الحرة
-	٧ ٨٢٩ ٥٤٧	ضريبة كسب عمل
١٧ ٥٦٦ ٩٠١	١٦ ٩٥٤ ٩٨١	تأمينات من الغير
٨ ١٦٧ ٦٤٣	١٨ ٢٩١ ٢٠٦	مصروفات مستحقة
٤ ٠٦٥ ٥٦١	٣ ٩٧٠ ٠٨٦	*دائنو توزيعات المساهمين
٩٣٧ ٧٠٥	٦٦٤ ٦٥٥	دائنو توزيعات عاملين
٧ ٥٣٤ ١٣٣	١٦ ٥٤١ ٩٤٨	ضرائب القيمة المضافة
٧ ١٠٢ ١٠٤	٦ ٩٩٨ ٩٥٢	مستحقات لصغار المساهمين عن مزاد بيع الأسهم
٣ ٩٥٩ ٩٠٨	٤٧٨ ٣٥٠	حسابات دائنة لدى شركات أخرى
٢ ٢٩٣ ٩٩٣	٢ ٣٩٠ ٥١٥	تأمينات إجتماعية مستحقة
٦ ٥٢٣ ٢١٣	٩ ٠٤٣ ٥١٣	الهيئة العامة للتأمين الصحي
٣ ٠١٥ ٥٣٦	٤٣ ٨١١ ٨٨٨	** أرصدة دائنة أخرى
-	٢٦ ٧٧٩ ٥١٠	أرصدة دائنة (عاملين)
٦١ ٩٦١ ٢٣٧	١٥٤ ٦١٩ ٧٠٧	

** يتضمن المبلغ ٣٨ مليون محولة من الشركة التابعة خاصة بالدعوى القضائية رقم ١٤٨٦ لسنة ٢٠١٢ المقامة من هيئة المجتمعات العمرانية ضد الشركة كما هو مبين بالإيضاح رقم (١-٣٠).

١٧ - ضريبة الدخل الجارية

<u>جنية مصرى</u> <u>٢٠٢٠/١٢/٣١</u>	<u>جنية مصرى</u> <u>٢٠٢١/١٢/٣١</u>	
٣٥٠ ٠٨٣ ٤١٢	٤٧٨ ٤٢٨ ٨٣٠	ضريبة الدخل الجارية
١٥ ٤٤٠ ٣٠٧	-	فرق ضريبة
٣٦٥ ٥٤٣ ٧١٩	٨٣٠ ٤٧٨ ٤٢٨	

١٨ - رأس المال

أ- رأس المال المرخص به

بلغ رأس مال الشركة المرخص به مبلغ ٢٠٤٠ مليون جنيه مصرى (ملياران وأربعون مليون جنيه مصرى). قررت الجمعية العامة الغير العادية للشركة بجسدها المنعقدة في ٤ مايو ٢٠١٤ زيادة رأس المال المرخص ليصبح ٣٠٠ مليون جنيه مصرى وتم التأشير بالسجل التجارى للشركة بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠١٥.

ب- رأس المال المصدر والمدفوع

- بلغ رأس المال المصدر والمدفوع في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مبلغ ٢٩١ مليون جنيه مصرى (ملياران ومائتان وواحد وتسعون مليون جنيه مصرى) حيث بلغ رأس المال المصدر والمدفوع في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ مبلغ ١٩٩٢ مليون جنيه مصرى (مليار وتسعمائة واثنان وتسعون مليون جنيه مصرى)، و حيث بلغ رأس المال المدفوع في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ مبلغ ١٩٨٤ مليون جنيه مصرى (مليار وتسعمائة وأربعة وثمانون مليون جنيه مصرى) وتم استكمال باقي الأقساط المتأخرة خلال سنة ٢٠١١ ليتم استكمال رأس المال المصدر والمدفوع وتم التأشير بالسجل التجارى بتاريخ ٩ سبتمبر ٢٠١١. حيث سبق أن تم التأشير بالسجل التجارى بتاريخ ٢٦ يناير ٢٠٠٩ بزيادة رأس مال الشركة نتيجة للاستحواذ على شركة المصرية للمنتجات النيتروجينية إى إن بي سى شركة مساهمة مصرية هذا وقد تم الاستحواذ بمبانلة الأسهم لمساهمي الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية إى إن بي سى بناءاً على التقييم المعد لهذا الغرض والذي أسفر عن قيمة عادلة لكلاً من الشركتين بواقع ٢٦٦ ١ مليون دولار أمريكي وعليه قررت الجمعية العامة الغير العادية لشركة مصر لإنتاج الأسمدة موبكو بتاريخ ٨ نوفمبر ٢٠٠٨ زيادة رأس مال الشركة بنسبة ١٠٠ % لصالح مساهمي شركة المصرية للمنتجات النيتروجينية إى إن بي سى والاستحواذ على الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية إى إن بي سى وإثبات قيمة الاستثمار بالقيمة الاسمية للسهم بواقع ١٠ جنيه مصرى / للسهم.

- قررت الجمعية العامة العادية للشركة بجسدها المنعقدة في ٤ مايو ٢٠١٤ زيادة رأس المال المصدر للشركة بمبلغ ٥٦٠ ٤٨٤ ٢٩٨ جنيه مصرى عن طريق توزيع أسهم مجانية من خلال توزيعات أرباح السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ وبنها يصبح رأس المال المصدر مبلغ ٢٩١ ٢٧٢ ٣٢٠ جنيه مصرى موزع على ٢٣٢ ١١٧ ٢٢٩ سهم بقيمة اسمية للسهم ١٠ جنيه مصرى و تم التأشير بالسجل التجارى للشركة بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠١٥.

- بالاشارة الى ايضاح رقم ٣١ فقد قامت الشركة بدعاوة الجمعية العامة غير العادية في ٨ فبراير ٢٠٢١ والتي أقرت تعديل بعض مواد النظام الاساسي ارقام (٥٥،٤٨،٤٦،٢٩،٢٥،٢١،٧،٤).

شركة مصر لإنتاج الأسمدة "موبيكو"
تابع - الإيضاحات المتنعة للقوائم المالية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

- يمثل هيكل مساهمي الشركة كما يلي:

المساهمين	نسبة المساهمة	عدد الأسهم	القيمة	جنيه مصرى
الشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات "إيكم"	%٣٠.٧٥	٧٠٤٦٣٢٠٥٠	٧٠٤٦٣٢٠٥٠	
الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية "إيجاس"	%٧.٦٢	١٧٤٦٧٦٥٠	١٧٤٦٧٦٥٠	
الشركة المصرية للغازات الطبيعية "جاسكو"	%٥.٧٢	١٣١٠٠٢٧٧٠	١٣١٠٠٢٧٧٠	
بنك الاستثمار القومي	%١٢.٨١	٢٩٣٦٠١٨٩٠	٢٩٣٦٠١٨٩٠	
شركة مصر للتأمين	%١.١٥	٢٦٢٩٨٥٦٠	٢٦٢٩٨٥٦٠	
شركة مصر لتأمينات الحياة	%٠.٩٩	٢٢٧١٢٥٥٠	٢٢٧١٢٥٥٠	
وزارة المالية	%٢٦.٠٠	٥٩٥٧٣٩٢٢٠	٥٩٥٧٣٩٢٢٠	
الشركة العربية للاستثمارات البترولية "أبيكورب"	%٣٠.٣	٦٩٥٠٢٨٣٠	٦٩٥٠٢٨٣٠	
الاكتتاب العام	%١١.٩٣	٢٧٣٠١١٨٠٠	٢٧٣٠١١٨٠٠	
	%١٠٠	٢٢٩١١٧٢٣٢٠	٢٢٩١١٧٢٣٢٠	

ج- الاحتياطي العام

يتمثل البد في قيمة الممول للاحتياطي العام بقيمة ٣٥٢ ٣٨٣ ٧٤٢ جنيه مصرى من إجمالي حقوق المساهمين طبقاً لقرار رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ٦٥ من لسنة ٢٠١٣ الذي رخص بتأسيس الشركة المقسمة بالسويس نتيجة انقسام شركة مصر لإنتاج الأسمدة "موبيكو".

د- الارباح المرحلة

فيما يلي تأثير تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) على رصيد الارباح المرحلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و ١ يناير ٢٠٢١

جنيه مصرى	الرصيد في ٢٠٢١/١/١	توزيعات الارباح كما تظهر بقائمة التغير في حقوق المساهمين	الممول للاحتياطي القانوني	الرصيد في ١ يناير ٢٠٢١
٢٦٩٩٨٤٢١٩٨	٢٠٢٠	الاصدار في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠		
١١٣٣٧٩٣١٨٤		الممول للاحتياطي المرحلة (صافي ربح ٢٠٢٠)		
(٤٦٥٧٠٦١)		الاثر التراكمي لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧)		
٣٨٢٨٩٧٨٣٢١			الرصيد في ٢٠٢١/١/١	
(٥٦٦٨٩٦٥٩)				
(٩١٣٦٢٠٦٦٥)				
٢٨٥٨٦٦٧٩٩٧				

شركة مصر لإنتاج الأسمدة "مويكو"
تابع - الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

- ١٩ - التزامات ضريبية مؤجلة

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
١٩٢٩٩٩٧٣٥	١٦٨٩٠٥٦٩٣	أصول ثابتة وأصول أخرى
٣٥٢٣٧٩٩٩٥	٣٥١١٢٨١٢٤	فروق ترجمة الارصدة بالعملات الاجنبية
(١٦٠٩٨٤٢)	(٣٣١٦٩١٠)	أصول ضريبية
<u>٥٤٣٦٧٩٨٨</u>	<u>٥١٦٧١٦٩٠٧</u>	

- ٢٠ - التزامات عقود إيجار

بلغت القيمة الحالية لـإجمالي الالتزامات الناتجة عن حقوق الاستخدام ما يلى:

<u>جنيه مصرى</u>		
-	٢٠٢١ يناير ١	الرصيد في ١ يناير ٢٠٢١
٣٨١٧٤٨٢١	الإضافات (إجمالي التزامات عقود التأجير)	
١٥١٨٨٠٠	الفوائد على التزامات عقود التأجير	
(٤٨٤٨٠٤٩)	المدفوعات خلال السنة	
(٥٩٢٤٧)	فروق ترجمة	
<u>٣٤٧٨٦٣٢٥</u>	٢٠٢١ ديسمبر ٣١	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
٣٤٧٣٠٧٩		التزامات متداولة
٣١٣١٣٢٤٦		التزامات غيرمتداولة
<u>٣٤٧٨٦٣٢٥</u>		

- ٢١ - مصروفات عمومية وإدارية

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
١٩٢٩٦٢١	٢٩٥٠٨١٣	مواد وكهرباء وماء
٣٨٨٣٠٠٨٨	٤٦٤٧٧٨٢٢	أجور ومرتبات
٤٩٤٦٨٥٥	٤٩٨٤٢٦١	إهلاك
٢٦١٦٦٦٥٤	٤٠٤١٩٧٧٢	مصروفات أخرى
<u>٧١٨٧٣٢١٨</u>	<u>٩٤٨٣٢٦٦٨</u>	

٤٢ - مصروفات تمويلية

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
-	١٥١٨٨٠٠	فوائد التزامات عقود الاجار
<u>-</u>	<u>١٥١٨٨٠٠</u>	

٤٣ - إيرادات تمويلية

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
١٨٣٥١٦٧٣٢	١٤١٢٣١٦٨٠	فوائد دائنة (قرض الشركة التابعة)
<u>٥٧٢١٥١٨٢</u>	<u>٧٩٩٦٦٤٩٠</u>	فوائد دائنة أخرى
<u>٢٤٠٧٣١٩١٤</u>	<u>٢٢١١٩٨١٧٠</u>	الإيرادات التمويلية

٤٤ - الخسائر الائتمانية المتوقعة نتيجة تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) خلال العام .

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
-	(٢١٤١٩٨٧)	الخسائر الائتمانية المتوقعة للعملاء
-	(٤٨٠٦٦٧)	الخسائر الائتمانية المتوقعة للمستحق من أطراف ذات علاقة
-	(٨٠٩)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لارصدة البنوك
<u>-</u>	<u>(٢٦٣٠٦٦٣)</u>	
-	١٧٧٨٨١٨	رد خسائر الخسائر إئتمانية متوقعة لقرض الشركة التابعة
-	٤٥٥٠	رد الخسائر الائتمانية المتوقعة للمدينون والارصدة المدينة
<u>-</u>	<u>١٧٨٣٣٦٧</u>	الآخر
<u>-</u>	<u>(٨٤٧٢٩٦)</u>	صافي الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال العام

- ٤٥ - ضرائب الدخل

<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	ضرائب الدخل الجارية
(٨٠٩٤٥٣٩٤)	(١٣٥٢٣٣١٥)	ضرائب الدخل الجارية
٢٦٤ ٠٠٠	٦٩٥٨٤٥٠	فروق ضريبية
<u>٢٦٩٤٠٢٠١٨</u>	<u>٤٩٨٩١٠٦٠٠</u>	ضريبة أوعية مستقلة
(٢٣٨٠٠٥٥٨)	(٢٤٠٠٤٠٤٣)	ضرائب الدخل الجارية
(١٥١٥٩١٥٧)	(١٢٥١٨٧٠)	ضرائب الدخل المؤجلة
(١٦٠٩٨٤٢)	(١٧٠٧٦٨)	الأصول الثابتة والأخرى
(٤٠٥٦٩٥٥٧)	(٢٦٩٦٢٩٨١)	فروق ترجمة الأرصدة بالعملات الأجنبية
<u>٢٢٨٨٣٢٤٦١</u>	<u>٤٧١٩٤٧٦١٩</u>	أصول ضريبية - مخصصات
		ضرائب الدخل المؤجلة
		ضرائب الدخل

- تسويات لاحتساب السعر الفعلي لضريبة الدخل

<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	الأرباح قبل ضرائب الدخل
١٣٦٢٦٢٥٦٤٥	٢٠٢٠٤٦٢٤٨٣	ضريبة الدخل المحسوبة طبقاً لقانون الضرائب %٢٢.٥
٣٠٦٥٩٠٧٧٠	٤٥٤٦٠٤٠٥٩	مصاروفات غير قابلة للخصم
٣٢٢٠٠٨٥	٤٨٩٢٤٦٦	إيرادات معفاة من الضريبة
(٢٩٧٠٠٠)	(٩٦٤٩٩٨٤)	ضريبة توزيعات الأرباح المحصلة
-	١٦١٩٣٠٨	فروق إقرارات
(٨٠٩٤٥٣٩٤)	١٣٥٢٣٣١٥	ضريبة أوعية مستقلة
٢٦٤ ٠٠٠	٦٩٥٨٤٥٠	ضرائب الدخل الجارية
<u>٢٢٨٨٣٢٤٦١</u>	<u>٤٧١٩٤٧٦١٩</u>	السعر الفعلي لضريبة الدخل
<u>%١٦.٨٠</u>	<u>%٢٣.٣٦</u>	

٢٦ - نصيب السهم الأساسي والمخفض من الربح

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
١١٣٣٧٩٣١٨٤	١٥٤٨٥١٤٨٦٤	صافي ربح السنة
(١٠٧٧١٠٣٥٣)	-	نصيب العاملين في الارباح
(٤٠٠٠٠٠)	-	توزيعات أرباح مجلس الادارة
١٠٢٢٠٨٢٨٣١	١٥٤٨٥١٤٨٦٤	عدد الأسهم المصدرة
٢٢٩١١٧٢٣٢	٢٢٩١١٧٢٣٢	نصيب السهم الأساسي والمخفض من الربح
٤,٤٦	٦.٧٦	-

- لم يتم تأثير نصيب السهم الأساسي من الربح عن عام ٢٠٢١ بنصيب العاملين ومجلس الادارة من توزيعات الارباح حيث لم يتم إعتماد التوزيعات المقترحة.

- تم تأثير نصيب السهم الأساسي من الربح عن عام ٢٠٢٠ بنصيب العاملين ومجلس الادارة من توزيعات الارباح المعتمدة من الجمعية العامة العادية للشركة المنعقدة بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٢١.

٢٧ - القيمة العادلة للأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

تتمثل الأدوات المالية للشركة في الأصول المالية (أرصدة النقدية وما في حكمها، الأرصدة المستحقة من الأطراف ذات علاقة، الموردين، البنود ذات الطبيعة النقدية في بند المدينون والأرصدة المدينة الأخرى)، بالإضافة إلى الالتزامات المالية (القرض قصير الأجل، الأرصدة المستحقة لأطراف ذات علاقة، والبنود ذات الطبيعة النقدية في الدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى). وطبقاً لأسس التقييم المتبع في تقييم أصول والالتزامات الشركة فإن القيمة الدفترية لهذه الأدوات المالية تمثل تقديرها معقولاً لقيمتها العادلة.

أ- خطر سعر الفائدة

يتمثل خطر سعر الفائدة في التقلبات في معدلات الفائدة والتي بدورها تؤثر في الأصول والالتزامات النقدية المرتبطة بها.

ب- خطر العملات الأجنبية

يتمثل خطر العملات الأجنبية في التغيرات في أسعار العملات الأجنبية والذي يؤثر على المدفوعات والمقبولات بالعملات الأجنبية وكذا تقييم الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية، وفيما يلي بيان صافي أرصدة العملات الأجنبية في تاريخ المركز المالي ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ كالتالي:

<u>المبلغ فائض بالمليون</u>	<u>العملات الأجنبية</u>
٢٥٤,٦٥	دولار
٠٠٦	يورو

"ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية" فقد تم تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية الموضحة أعلاه باستخدام السعر السائد في تاريخ نهاية السنة المالية.

ج- خطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان في عدم مقدرة العملاء المنوх لهم الائتمان على سداد المستحق عليهم ويعتبر هذا الخطر محدوداً لأن معظم عملاء الشركة هم عملاء تصدير ذوي السمعة الجيدة ويتم البيع لهم مقابل اعتمادات مستديمة، وجهات حكومية.

٤٨ - الارتباطات الرأسمالية

تتمثل الارتباطات الرأسمالية للشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ فيما يلي:

الارتباطات	بالألف	العملة
١. مشروعات	٤٥٥	جنيه مصرى
٢. اخرى	٣٨٨	جنيه مصرى
	٦٣	يورو
	١٢٥	دولار أمريكي
	٢٨	جنيه إسترليني

٤٩ - الضرائب

أولاً: الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

تأسست شركة مصر لانتاج الاسمده(موبوكو) شركة مساهمة مصرية وفقاً لاحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ، تم قيد الشركة بالسجل التجاري تحت رقم ٣٣٣٠٠ السويس صادر بتاريخ ٢٦/٧/١٩٩٨ ورقم تسجيلها الضريبي ٢٠٥/٢٢/٧٩٠ وتحاسب بالمركز الضريبي لكتاب الممولين .

موقف الشركة من الاعفاء الضريبي وفقاً للمادة الثالثة من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

- تم تحديد بداية نشاط الشركة في ١١/٧/٢٠٠٧ (قبل مرور ثلاثة سنوات من تاريخ العمل بالقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥) وذلك بناء على خطاب الهيئة العامة للاستثمار الصادر في ٢٢/٢/٢٠١٠.
- في ٢٠١٠/١٠/٢١ تقدمت الشركة إلى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بطلب الحصول على شهادة التمتع بالإعفاء الضريبي التي تستحقها وفقاً للقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ المادة الثالثة.
- ثفت الشركة ردأ من رئيس قطاع الاستثمار بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة برفض طلب الشركه في التمتع بالإعفاء الضريبي الخمسى.
- قامت الشركه باستفاد جميع طرق الطعن علي قرار الهيئة العامه للاستثمار و المناطق الحره و انتهي الامر الي صدور قرار من اللجنة الوزارية لفرض منازعات الاستثمار بمقر وزارة الاستثمار بتاريخ ٣/١١/٢٠١٦ برفض طلب الشركة باحتفتها في التمتع بالإعفاءات الضريبية المقررة قانونا.
- وعليه قد قامت الشركة برفع الدعوى القضائية رقم ٦ لسنة ٢٨٩٠٦ ق وذلك للمطالبة باحقية الشركة بالتمتع بالإعفاء الضريبي المقرر قانونا وفقاً للمادة الثالثة من احكام قانون الضريبة على الدخل لرقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥
- لم تعرف الشركة بوجوب إثبات ضرائب دخل عن تلك السنوات.

- وأمام مصلحة الضرائب قامت الشركة بالمطالبة بحقها بالتمتع بالإعفاء الضريبي خلال الخمس سنوات التالية لتاريخ بدء الانتاج (السنوات من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٢) أثناء فحص تلك السنوات أيدت المأمورية قرار الهيئة العامة للاستثمار بعدم أحقيتها الشركة في التمتع بالإعفاء الضريبي وأحالت الخلاف إلى اللجان الداخلية والمتخصصة وصولاً للجان الطعن.
- في ٢٠١٨/٧/١٦ صدر قرار لجنة الطعن عن السنوات ٢٠١١ و ٢٠١٢ برفض طلب الشركة بالتمتع بالإعفاء الضريبي عن تلك السنوات والربط وتم مطالبة الشركة بسداد الضريبة.
- وعليه قامت الادارة القانونية بالشركة برفع الدعوى القضائية رقم ٥٨٤١٥ لسنة ٧٢ قضائية على قرار اللجنة عن السنوات ٢٠١١ و ٢٠١٢.
- في ٢٠١٨/١١/٢٤ صدر قرار لجنة الطعن عن السنوات ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ برفض طلب الشركة بالتمتع بالإعفاء الضريبي عن تلك السنوات.
- قامت الشركة برفع الدعوى القضائية رقم ١٣٢٥٠ لسنة ٧٣ قضائية على قرار اللجنة عن السنوات ٢٠١٠/٢٠٠٩.

السنوات من ١٩٩٩ وحتى ٢٠٠٨

تم الفحص والربط والسداد.

السنوات من ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٠

- تم الانتهاء من فحص تلك السنوات واخطرت الشركة بنموذج ١٩ ضريبة شركات أموال وتم الطعن عليه في المواعيد القانونية وتم عمل لجنة داخلية بالمأمورية باتفاق جزئي على بعض البنود وتم احاله الخلاف إلى اللجان المتخصصة و التي ايدت رأي المأمورية ثم الي لجنه الطعن،
- لجنة الطعن تأيد قرار المأمورية في خضوع نشاط الشركة للضريبة عن السنوات ٢٠١٠/٢٠٠٩ ورفض طلب الشركة بالتمتع بالإعفاء الضريبي عن تلك السنوات.
- قامت الشركة برفع الدعوى القضائية رقم ١٣٢٥٠ لسنة ٧٣ قضائية على قرار اللجنة عن السنوات ٢٠١٠/٢٠٠٩.

- قامت الشركه بسداد أصل الدين لوقف إحتساب غرامات التأخير ولم يتم سداد غرامات التأخير.

- في ١٦ أغسطس ٢٠٢٠ صدر القانون رقم ١٧٣ لسنة ٢٠٢٠ (قانون التجاوز عن مقابل التأخير) والذي جاء بالفقرة الأخيرة من المادة الأولى منه " كما يتجاوز عن مقابل التأخير الذي لم يسدده الممول إذا كان قد قام بسداد أصل دين الضريبة أو تالسم المستحق كاملاً قبل تاريخ العمل بهذا القانون "

- وعليه تقدمت الشركة بطلب لمصلحة الضرائب المصرية بتاريخ ١٥ أكتوبر بالتجاوز عن مقابل المستحق عن ضريبة عام ٢٠١٠ السابق سدادها قبل تاريخ العمل بالقانون المشار إليه والذي يبلغ ٩٦,٣ مليون جنيه قد قامت المصلحة بالتجاوز عن مقابل التأخير وفقاً للتسوية الواردة منها بتاريخ ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٠ مما يؤدي إلى تخفيض مصروف الضريبة بمبلغ ٩٦,٣ مليون جنيه.

السنوات من ٢٠١١ حتى ٢٠١٢

تم الانتهاء من فحص تلك السنوات وأخطرت الشركة بنموذج ١٩ ضريبة شركات أموال وتم الطعن عليه في المواعيد القانونية وتم عمل لجنة داخلية بال媿وريه باتفاق جزئي على بعض البنود وتم احاله الخلاف الى اللجان المتخصصة و التي ايدت رأي الم媿وريه ثم أحيل الخلاف إلى لجنة الطعن.

قامت الادارة القانونية بالشركة برفع الدعوى القضائية رقم ٥٨٤١٥ لسنة ٧٢ قضائية على قرار لجنة الطعن.

قامت الم媿وريه بمطالبة الشركة بأصل الدين وغرامات التأخير والغرامات الإضافية الناتجة عن تطبيق احكام المادة ٨٧ مكرر من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .

وبناسبه صدور القانون ١٧٤ لسنة ٢٠١٨ قامت الشركه بسداد اصل الدين والغرامات الإضافية (مادة ٨٧ مكرر) واستفادت بالتجاوز عن مقابل التأخير و الذي حقق وفرا ضريبيا للشركه بمبلغ ١٩٤ مليون جنيه مصرى و تم انهاء الخلاف.

وقدت بالطعن المباشر امام الامانه الفنيه للجان الطعن بالقاهره علي اجراء الم媿وريه بتطبيق احكام المادة ٨٧ مكرر) من ق ٩١ لسنة ٢٠٠٥ و بتاريخ ٢٠١٩/٦/١٧ أصدرت اللجنة قرارها و الذي جاء مثباً حق الشركة في عدم تطبيق نص المادة بأثر رجعي مما ترتيب عليه احقية الشركة في الضريبة التي سبق سدادها من قبل والتي تبلغ ١٥.٧ مليون جنيه تم تسويتها مع مصلحة الضرائب.

السنوات من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٤

تم الانتهاء من فحص تلك السنوات وأخطرت الشركة بنموذج ١٩ ضريبة شركات الأموال وتم الطعن عليها في المواعيد القانونية وقد تم عمل لجنة داخلية بال媿وريه وتم الاتفاق واعتماد اووعية اللجنة وسداد كافة الفروق وانهاء الخلاف.

السنوات ٢٠١٥ / ٢٠١٨

تم الانتهاء من فحص تلك السنوات وأخطرت الشركة بنموذج ١٩ ضريبة شركات الاموال بتاريخ ٢٠٢١/٠١/١١ وأسفر الفحص عن وجود فروق ضريبية عن السنوات الأربع تقدر بمبلغ ١٥٠.٤ مليون جنيه مصرى ما يعادل بنسبة ١.٢ % من قيمة الضريبة المستحقة وفقاً لقرارات الشركة .

وقد وافقت الشركة علي نتيجة الفحص مباشرة وقامت بسداد فروق الضريبة المستحقة.

السنة المالية ٢٠١٩ و ٢٠٢٠

تم تقديم الإقرار الضريبي للشركة وفقاً لاحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته في المواعيد القانونية وقد تم سداد الضريبة عن طريق الهيئة المصرية العامة للبترول.

ثانياً: ضريبة كسب العمل

السنوات من ١٩٩٩ حتى ٢٠١٤

تم الفحص والربط والمداد.

الفترة من ٢٠١٥ وحتى ٢٠٢٠ :

الشركة منتظمة في استقطاع الضريبة وتوريدتها بشكل منتظم في المواعيد القانونية .

الفترة من ٢٠١٦ وحتى ٢٠٢١/١٢/٣١ :

الشركة منتظمة في استقطاع الضريبة وتوريدتها بشكل منتظم في المواعيد القانونية .

الشركة منتظمة في تطبيق أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولائحة التنفيذية وكذلك القانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ .

ثالثاً: ضريبة الدعم

السنوات من ١٩٩٩ وحتى ٢٠١٣ :

تم الفحص والربط والسداد.

السنوات من ٢٠١٤ وحتى ٢٠٢٠ :

جارى الاعداد للفحص الضريبي عن تلك السنوات.

رابعاً: ضريبة المبيعات والقيمة المضافة

السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠١٨ :

تم فحص الشركة وسداد فروق الفحص والضريبة الإضافية المستحقة.

السنوات من ٢٠١٩ و حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ :

الشركة منتظمة في تطبيق أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ وتقديم إقرارات الضريبة على القيمة المضافة الشهرية في المواعيد القانونية.

خامساً: الضريبة العقارية

مع خصوص المنشآت الصناعية للضريبة العقارية اعتباراً من ٢٠١٣/٧/١ .

- تم استلام مخاطبة مأمورية ضرائب كفر البطيخ العقارية بتمكينهم من اجراء معاينة لمنشآت الشركة الصناعية

- تم حضور اللجنة وتم اجراء المعاينة في ظل توضيح ووصف كامل للمنشآت .

- قامت الشركة بسداد الضريبة عن السنوات من ٢٠١٣ حتى ٢٠٢١ .

٣- النزاعات

١-٣٠ أقامت هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وجهاز تنمية وتعهير دمياط الجديدة الدعوى رقم ٤٨٦ لسنة ٢٠١٢ مدنى

كلى كفر سعد ضد كل من الشركة المصرية القابضة للبتروكيميات (إيكم) كمدعي عليه أول والشركة كمدعي عليه

ثاني والتي يطالب فيها المدعىين بإلزام المدعي عليه الثاني (الشركة) بدفع قيمة مقابل الانتفاع عن مساحة أرض ٣٢٤

٦٠٨ م٢ شرق القناة الملاحية والتي تخص الشركة التابعة "الشركة المصرية للمنتجات البتروجينية إي إن بي سي"

بمبلغ ١٥٧ مليون جنيه بالإضافة إلى الفوائد والتعويض وذلك قيمة مقابل الانتفاع لمساحة الأرض المذكورة على

اعتبار ان سعر المتر (٦ جنيهات / المتر / الشهر) وهو ما يخالف المعمول به وهو (٦ جنيهات / المتر / السنة) وترى

إدارة الشركة عدم أحقيّة هيئة المجتمعات العمرانية بالمطالبة بتلك القيمة، بتاريخ ٢٠١٥/٢/١ وقعت الشركة مذكرة تفاصيل مع وزارة الدفاع بمقتضها تم الاتفاق على الآتي:

- توافق الشركة على إنهاء النزاع القائم مع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة مع استلام الهيئة لقطعة الأرض وسداد الشركة التابعة ل مقابل الإيجار المستحق عليها.
- قيام وزارة النقل / هيئة ميناء دمياط بتوفير موقع بديل لأرض الرصيف البحري مع استصدار ضمان من السلطات المختصة بتجديد جميع الموافقات اللازمة والتراخيص من الجهات المعنية للموقع الجديد وتجديد ترخيص رئيس مجلس الوزراء رقم (٥٥٥) لسنة ٢٠٠٧ للموقع الجديد وكذلك توفير مساحة مناسبة خلف الرصيف البحري للتخزين وتوفير ممر خدمات بين الرصيف البحري والمصنع.
- تعويض الشركة التابعة عن قطعة أرض المملوكة لها عن طريق منحها قطعة أرض بديلة.
- تعويض الشركة التابعة عن الخسائر والتكليف التي تحملتها والمترتبة على إخلاء الموقع.
- وفيما يخص دعوى المطالبة المقامة من هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ضد الشركة فقد تأجلت لجستة خير في ٤/٣/٢٠١٦ وتم تأجيلها لجستة ٢٨ مارس ٢٠١٦ للمناقشة وحضور المستشار القانوني لأثبات طلب اصيل لإخراج مويكو من الدعوى وإدخال الشركة التابعة شركة أي ان بي سي لأنها صاحبة الصفة في الدعوى وتم تقديم مذكرة بتفاعل الشركة وحافظة مستندات وطلب هيئة المجتمعات العمرانية أجل الرد على المذكرة وبجستة ٣ ابريل ٢٠١٦ تم حضور المناقشة والتأكيد على ما تم ابداؤه من طلبات بجستة ٢٨ مارس ٢٠١٦ وتم الانتهاء من المناقشة وتم اعداد التقرير من مكتب الخبراء لعرضة على المحكمة والدعوى موظة بالمحكمة لجستة ٢٦ مايو ٢٠١٦ للتقدير.
- بتاريخ ١٠ نوفمبر ٢٠١٦ ورد للمحكمة تقرير الخبراء المنتدب لنظر الدعوى وتأجلت الدعوى للإعلان بورود التقرير.
- تم التصريح للشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية ENPC بالتدخل في الدعوى وتم التأجيل لجستة ٢٤ نوفمبر ٢٠١٦.
- تم تأجيل الدعوى بجستة ٢٤ نوفمبر ٢٠١٦ لجستة ٥ يناير ٢٠١٧ للاطلاع على التقرير والمستندات وصرحت المحكمة للشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية ENPC باستخراج المراسلات بين جهاز التعمير والشركة القابضة للبتروكيميات.
- بتاريخ ٩/١٥/٢٠١٩ قررت المحكمة التأجيل لجستة ٣١/١٠/٢٠١٩ للحكم.
- بتاريخ ٣١/١٠/٢٠١٩ صدر حكم باللزم الشركة بدفع مبلغ ثمانية وثلاثون مليون وسبعة آلاف جنيهًا وتم الاستئناف على الحكم الصادر.
- قامت شركتي مويكو والمصرية للمنتجات النيتروجينية بالطعن على الحكم أمام محكمة الاستئناف وكذا طعن جهاز تعمير مدينة دمياط على نفس ذات الحكم وبجستة ٢ فبراير ٢٠٢١ قضت المحكمة الاستئنافية برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف دون الالتحام بحق الشركة في الطعن خلال علي الحكم أمام محكمة النقض خلال المواجهة القانونية.
- وقامت الشركة بالطعن بالنقض والذي لا يوقف تنفيذ الحكم ولم يحدد جلسه للنظر بالطعن حتى تاريخه .
- في يناير ٢٠٢٢ قامت الشركة بسداد المبلغ .
- وردت الى الشركة مطالبة شركة بتروتريد بمبلغ ٤ مليون جنيه تمثل في فوائد تأخير عن سداد فواتير الغاز ونزي الشريحة ومستشارها القانوني عدم أحقيّة شركة بتروتريد في المطالبة بفوائد التأخير طبقاً لعقد توريد الغاز .

- ٣١ اهم الاحداث الجوهرية

قامت اللجنة الوزارية لتسوية منازعات عقود الاستثمار بالموافقة على إبرام اتفاقيتي التسوية وشراء الأسهم لإنهاء النزاع القائم بين شركة أجريوم سابقاً "نيوتون حالياً" وجمهورية مصر العربية والشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية المملوكة لشركة مصر لإنتاج الأسمدة "موبيكو".

كانت شركة مصر لإنتاج الأسمدة - موبico، تلقت خطاباً من رئيس الأمانة الفنية للجنة تسوية منازعات عقود الاستثمار يفيد اعتماد قرار مجلس الوزراء، قرار اللجنة الوزارية بالموافقة على إبرام اتفاقيتي التسوية وشراء الأسهم لإنهاء النزاع القائم بين شركة نيوتون (أجريوم سابقاً)، وجمهورية مصر العربية، والشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية المملوكة لشركة موبico.

وقد تضمن اتفاقي التسوية وشراء الأسهم تضمننا نقل ملكية كامل الأسهم الخاصة بشركة أجريوم في شركة موبico وبالبالغ عددهم ٥٩.٦٧ مليون سهم إلى وزارة المالية، بموجب سعر تفاوضي تم الاتفاق عليه بين الأطراف. وبموجب اتفاق التسوية قامت شركة أجريوم بالتنازل عن الدعاوى التحكيمية المقامة ضد مصر والشركات ذات الصلة و جدير بالذكر ان اتفاقيتي التسوية وشراء الأسهم لم ينبع منها أي التزام مالي على موبico، أو الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية، وليس لها أي تأثير على النشاط التشغيلي والتمويلي لأي من الشركتين.

- ٣٢ اوضاع عن تأثير وباء كورونا (كوفيد-١٩) المستجد على نشاط الشركة وقوائمها المالية خلال عام ٢٠٢١ والفترات التالية:

تعرضت معظم دول العالم ومنها مصر في بداية عام ٢٠٢٠ الي حالة من التباطؤ والانكماس الاقتصادي نتيجة انتشار وباء كورونا (كوفيد-١٩) المستجد، وقامت حكومات العالم ومن بينها الحكومة المصرية بعمل حزم من الإجراءات الاحترازية لمنع انتشار الوباء ، وقد أدت هذه الإجراءات لحالة من التباطؤ الاقتصادي علي المستوى العالمي والم المحلي والذي ظهر تأثيره علي كافة الأنشطة بصورة مختلفة في مصر.

- وفيما يخص الشركة فقد قالت الشركة بتحقيق التوازن بين اتباع الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الدولة للحد من انتشار الوباء وبين استمرار عملية الإنتاج لذا لم تتأثر القدرات التشغيلية التوزيعية للشركة والقدرة التشغيلية للأفراد ولم تتأثر مستويات الطلب على منتجات الشركة وتتوفر المواد الخام والتدفقات النقدية الداخلة لها خلال عام ٢٠٢١ .

- وبناء على ما سبق فلا توجد تأثيرات محددة لهذا الخطر على بنود القوائم المالية وأنشطة الشركة خلال الفترات التالية ويصعب على الشركة في الوقت الحالي تحديد حجم وطبيعة الخطر في ظل عدم تحديد مدة هذه الإجراءات الاحترازية الا انه بجانب الإجراءات التي اتخذتها الدولة لدعم هذه الأنشطة من تخفيض سعر الفائدة تأجيل سداد الديون، فقد قامت إدارة الشركة باتخاذ عدة إجراءات لمواجهة هذا الخطر والحد من تأثيره على مركزها المالي ودعم قدرتها على الاستمرارية.

٣٣- أهم الممارسات المحاسبية المطبقة

١-٣٣ ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية

تمسك حسابات الشركة (بالجنيه المصري) ويتم إثبات المعاملات بالعملات الأجنبية بالدفاتر على أساس أسعار الصرف السارية للعملات الأجنبية وقت إثبات المعاملات وفي تاريخ المركز المالي يتم ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية إلى عملة التعامل باستخدام أسعار الصرف السارية في هذا التاريخ. الأرصدة ذات الطبيعة غير النقدية والتي يتم قياسها على أساس التكلفة التاريخية والمثبتة بالعملات الأجنبية يتم ترجمتها على أساس سعر الصرف في تاريخ المعاملة. وتدرج فروق العملة من ربح أو خسارة والناتجة عن المعاملات خلال السنة وعن إعادة التقييم في تاريخ المركز بقائمة الربح أو الخسائر.

٢-٣٣ الأصول الثابتة وإهلاكتها

الاعتراف والقياس

- يتم إثبات الأصول الثابتة المملوكة والتي يحتفظ بها لاستخدامها في الإنتاج أو توفير السلع أو الخدمات أو للأغراض الإدارية بالتكلفة، وظهور الأصول الثابتة بالمركز المالي بتكلفتها التاريخية مخصوصاً منها مجمع الإهلاك والخسائر المجمعة الناتجة عن الانخفاض في قيم الأصول "Impairment" هذا وتتضمن تكلفة الأصل كافة التكاليف المباشرة المرتبطة بالأصل وللأزمة لتجهيزه إلى الحالة التي يتم تشغيله بها في الغرض الذي قررت الإدارة اقتاء الأصل من أجله وفي موقعه.

- عندما يتكون الأصل من مجموعة من المكونات الرئيسية التي تختلف أعمارها الإنتاجية، يتم اعتبار كل من هذه المكونات أصلاً بذاته.

- يتم تسجيل الأصول في مرحلة الإنشاء للإنتاج أو للإيجار أو للأغراض الإدارية بالتكلفة مستنذلاً منها الخسائر الناتجة عن الانخفاض في القيمة، وتتضمن التكلفة أتعاب المهنيين وكافة التكاليف المباشرة المرتبطة بالأصل. هذا ويتم البدء في إهلاك هذه الأصول عندما يتم الانتهاء من إعدادها للاستخدام في الغرض المحدد لها وبإتباع نفس الأسس المتتبعة مع باقي الأصول.

- بالنسبة للأصول التي يتم إنشاؤها داخلياً تتضمن تكلفة الأصل تكلفة الخامات والعملة المباشرة والتكاليف المباشرة الأخرى التي تستلزمها عملية تجهيزها إلى الحالة التي يتم تشغيلها بها في موقعها وفي الغرض الذي تم إنشاؤها من أجله.

- النفقات اللاحقة على الاقتناء

يتم الاعتراف بتكلفة إحلال أحد مكونات الأصل ضمن تكلفة الأصل بعد استبعاد تكلفة ذلك المكون عند تكبد الشركة لتكلفة الإحلال وإذا ما كان من المحتمل تتفق منافع اقتصادية مستقبلية للشركة كنتيجة لإحلال هذا المكون بشرط إمكانية قياس تكلفته بدرجة عالية من الدقة. هذا ويتم الاعتراف بالتكاليف الأخرى بقائمة الدخل كمصاروف عند تكبدها.

الإهلاكات

يتم تحويل مصروف الإهلاك على قائمة الأرباح أو الخسائر وفقاً لطريقة القسط الثابت وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل نوع من أنواع الأصول أو العمر الإنتاجي للمكونات الرئيسية للأصول التي يتم اعتبار كل منها أصلاً بذاته (فيما عدا الأراضي حيث لا يتم إهلاكها).

وفيما يلي بياناً بالأعمار الإنتاجية المقدرة لكل بند من بنود الأصول الثابتة:

نسبة الإهلاك	البيان
%	مبانى وإنشاءات

٤	مبانى وإنشاءات - طرق داخلية
---	-----------------------------

١٠	مبانى وإنشاءات - مبانى مبنى وكرفانات
----	--------------------------------------

١٥	مبانى وإنشاءات - التسويق الحضاري
----	----------------------------------

٢٠	مبانى وإنشاءات - أسوار السلك
----	------------------------------

٢٥	وسائل نقل وانتقال
----	-------------------

٣٥	آلات ومعدات الوحدات الإنتاجية *
----	---------------------------------

٤٠ - ٦٠	آلات ومعدات أخرى
---------	------------------

٤٥	عدد وأدوات
----	------------

٥٠ - ٦٠	عوامل مساعدة
---------	--------------

٦٠	أثاث ومنقولات
----	---------------

٦٥	الستقبال
----	----------

٧٥	حاسب آلي
----	----------

يتم البدء في إهلاك الأصول الثابتة عندما يتم الانتهاء من إعداد الأصل ويصبح متاحاً للاستخدام في الغرض المحدد له.

* وافق مجلس الإدارة بجولته رقم ٢٣١ بتاريخ ٢٠١٣ أكتوبر على تعديل الأعمار الإنتاجية للآلات والمعدات من ٢٥ إلى ٢٠ سنة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٣ كما وافق على تعديل العمر الإنتاجي على الـ Gas Cooler من ٢٠ سنة إلى ٨ سنوات بقرار من مجلس الإدارة رقم ١١٢٨ اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٤ ولمدة ثلاثة سنوات.

الأرباح والخسائر من استبعاد أصول ثابتة

يتم تحديد الأرباح أو الخسائر الناتجة من استبعاد أصل من الأصول الثابتة بمقارنة صافي عائد الاستبعاد لهذا الأصل بصافي قيمته الدفترية وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة من الاستبعاد بقائمة الأرباح أو الخسائر.

٣-٣٣ الأصول الأخرى

أ- الاعتراف

يتم معالجة الأصول المحددة ذات الطبيعة الغير نقدية والتي ليس لها وجود مادي والمقتناة لأغراض النشاط المتوقع أن يتدفق منها منافع مستقبلية كأصول أخرى. تتضمن الأصول الأخرى مساهمة الشركة في أصول غير مملوكة للشركة وتخدم أغراضها، وخط الغاز، ورخص وبرامج.

ب- القياس

يتم قياس الأصول الأخرى بالتكلفة والتي تتمثل في السعر النقدي في تاريخ الإثبات. في حالة تأجيل السداد لفترات تزيد عن فترات الائتمان المتبع فأنه يتم الاعتراف بالفرق بين السعر النقدي وإجمالي المبلغ المسترد كفائدة. يتم عرض الأصول غير الملموسة بالصافي بعد خصم الاستهلاك والانخفاض في قيمة الأصل.

ج- النفقات اللاحقة

يتم رسملة النفقات اللاحقة على اقتاء الأصول الأخرى - المرسمة فقط - عندما تزيد هذه النفقات من المنافع الاقتصادية المستقبلية الخاصة بالأصل المتعلقة به. ويتم تحمل كافة النفقات الأخرى عند تكبدها على قائمة الارباح أو الخسائر.

د- الاستهلاك

يتم تحويل الاستهلاك على قائمة الدخل وفقاً لطريقة القسط الثابت وذلك على مدار الأعمار الإنتاجية للأصول الأخرى. إذا كان العمر الإنتاجي للأصول الأخرى غير محدد فأنه يتم إجراء اختبار الأضمحل بصفة منتظمة في تاريخ كل مركز مالي. هذا ويتم استهلاك الأصول الأخرى من التاريخ الذي تكون فيها متاحة للاستخدام كما يلي:

<u>الاستهلاك</u>	<u>بيان</u>
٪٢٠	مساهمة الشركة في أصول غير مملوكة للشركة وتخدم أغراضها
٪٤	خط الغاز
٪٢٥	رخص وبرامج

٤-٣٣ الإبرادات من العقود من العملاء

- قامت الشركة بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢١. تم تقديم معلومات حول السياسات المحاسبية للشركة المتعلقة بالعقود مع العملاء وتوضيح أثر تطبيق المعيار (بالإيضاح رقم ٢-٥).

- ثبتت الشركة الإبرادات من العقود مع العملاء على أساس نموذج من خمس خطوات كما هو محدد في معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨

الخطوة ١: تحديد العقد (العقود) مع العميل: يعرف العقد بأنه اتفاق بين طرفين أو أكثر ينشئ حقوقاً والتزامات قابلة للتنفيذ و يحدد المعايير التي يجب الوفاء بها لكل عقد.

الخطوة ٢: تحديد التزامات الأداء في العقد: التزام الأداء هو وعد في عقد مع عميل لنقل سلعة أو خدمة إلى العميل.

الخطوة ٣: تحديد سعر المعاملة: سعر المعاملة هو مبلغ العوض الذي تتوقع الشركة الحصول عليه في نظير نقل السلع أو الخدمات التي ورد بها العميل، باستثناء المبالغ المحصلة نيابة عن أطراف أخرى.

الخطوة ٤: توزيع سعر المعاملة على التزامات الأداء في العقد: بالنسبة للعقد الذي يتضمن أكثر من التزام أداء، ستقوم الشركة بتوزيع سعر المعاملة على كل التزام أداء بمبلغ يحدد مبلغ مقابل العقد الذي تتوقع الشركة الحصول عليه مقابل الوفاء بكل التزام من التزامات الأداء.

الخطوة ٥: تحقق الإيرادات عندما (او كلما) أوقت المنشأة بالتزام الأداء.

- تفى الشركة بالتزام الأداء وتثبت الإيرادات على مدى زمني، اذا تم استيفاء احد المعايير التالية:-

(ا) أداء الشركة لا ينشئ أي أصل له استخدام بديل للشركة وللشركة حق واجب النفاذ في دفعه مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.

(ب) قيام الشركة بإنشاء أو تحسين أصل يتحكم فيه العميل عند إنشاء الأصل أو تحسينه.

(ج) العميل يتلقى المنافع التي يقدمها أداء الشركة ويستهلكها في الوقت نفسه حالما قامت الشركة بالأداء.

- بالنسبة لالتزامات الأداء، في حالة الوفاء بأحد الشروط المذكورة أعلاه، يتم تتحقق الإيرادات على مدى زمني الذي يمثل الزمن الذي يتم فيه الوفاء بالتزام الأداء.

عندما تستوفى الشركة إلتزاماً بالأداء من خلال تقديم الخدمات التي ورد بها فإنها تنشأ أصلاً مبني على العقد على مبلغ العقد مقابل لالتزام الأداء، عندما يتجاوز مبلغ مقابل العقد المستلم من العميل مبلغ الإيرادات المحققة ينتج عن ذلك دفعات مقدمة من العميل (التزام العقد).

تثبت الإيرادات بالقدر الذي يوجد فيه إحتمال بتدفق منافع إقتصادية للمجموعة وإمكانية قياس الإيرادات والتكليف بشكل موثوق حيثما كان ذلك مناسباً.

إن تطبيق معيار المحاسبة المصري ٨ تتطلب من الإدارة استخدام الأحكام التالية:-

استيفاء التزامات الأداء

- يجب على الشركة إجراء تقييم لكل عقودها مع العملاء لتحديد ما إذا كان يتم الوفاء بالتزامات الأداء على مدى زمني أو عند نقطة من الزمن من أجل تحديد الطريقة المناسبة لإثبات الإيرادات، قدرت الشركة أنه وبناءً على الإنفاقية المبرمة مع العملاء فإن الشركة لا تنشأ أصلاً له استخدام بديل للشركة وعادة ما يكون لديها حق واجب النفاذ في دفعه مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.

- وفي هذه الظروف تقوم الشركة بإثبات الإيرادات على مدى زمني، وإذا لم يكن ذلك هو الحال، فيتم إثبات الإيرادات عند نقطة من الزمن بالنسبة لبيع البضاعة، تثبت الإيرادات عادة عند نقطة من الزمن.

تحديد أسعار المعاملة

- يجب على الشركة تحديد سعر المعاملة المتعلقة في إتفاقيتها مع العملاء، وعند استخدام هذا الحكم، تقوم الشركة بتقدير تأثير أي مقابل متغير في العقد بسبب الخصم أو الغرامات أو وجود أي مكون تمويل هام في العقد أو أي مقابل غير نقدي في العقد.

تحويل السيطرة في العقود مع العملاء

- في حالة ما إذا قامت الشركة بتحديد إستيفاء التزامات الأداء عند نقطة من الزمن ، تثبت الإيرادات عندما تكون السيطرة على الأصول موضوع العقد تم تحويلها إلى العميل.

- بالإضافة لذلك، فإن تطبيق معيار المحاسبة المصري ٤٨ أدى إلى ما يلي:

توزيع سعر المعاملة لالتزام الأداء في العقود مع العملاء

إختار الشركة تطبيق طريقة المدخلات في توزيع سعر المعاملة على التزامات الأداء بحيث يتم الإعتراف بالإيرادات على مدى زمني، تعتبر الشركة إن استخدام طريقة المدخلات، والتي تتطلب إثبات الإيرادات بناء على جهود الشركة في الوفاء بالتزامات الأداء، توفر أفضل مرجع للإيرادات المحققة فعلياً، وعند تطبيق طريقة المدخلات، تقدر الشركة الجهد أو المدخلات لاستيفاء الالتزام الأداء بالإضافة لتكلفة استيفاء الالتزام التعاقدى مع العملاء، فإن هذه التقديرات تشتمل على الوقت المنصرف لعقود الخدمات.

أمور أخرى ينفي أخذها في الاعتبار

المقابل المتغير إذا كان المقابل المتعهد به في حقد ما يتضمن مبلغاً متغيراً، حيث يجب على الشركة تقدير مبلغ المقابل الذي يكون لها حق فيه مقابل تحويل البضائع أو الخدمات المتعهد بها إلى العميل، تقدر الشركة سعر المعاملة على العقود ذات المقابل المتغير بإستخدام القيمة المتوقعة أو طريقة المبلغ الأكثر إحتمالاً، تطبق الطريقة بإتساق خلال العقد وأنواع مماثلة من العقود.

مكون التمويل الهام

- يجب على الشركة تعديل مبلغ مقابل العقد المتعهد به مقابل القيمة الزمنية للنقد إذا كان العقد يتضمن مكون تمويل هام.

الأعتراف بالإيراد

• مبيعات التصدير

يتم إثبات قيمة المبيعات وفقاً لشروط التعاقد وإنتهاء أعمال الشحن وإصدار الفواتير للعملاء.

• المبيعات المحلية

يتم إثبات قيمة المبيعات عند تسليم البضاعة وإصدار الفواتير للعملاء.

• الفوائد الدائنة

يتم تسجيل الفوائد الدائنة على أساس الاستحقاق على أساس زمني.

• إيراد الاستثمارات

يتم إثبات عائد الاستثمارات المتمثلة في توزيعات الأرباح النقدية للشركات المستثمر في أسهمها بقائمة الأرباح أو الخسائر، وذلك اعتباراً من تاريخ صدور قرارات الجمعيات العامة باعتماد هذه التوزيعات.

يتم إثبات أرباح وخسائر بيع الاستثمارات عند البيع بقائمة الأرباح أو الخسائر.

٥-٣٣ الأدوات المالية

الأصول المالية - تقييم نموذج الأعمال: السياسة المطبقة من ١ يناير ٢٠٢١

تقوم الشركة بإجراء تقييم لهدف نموذج الأعمال الذي يتم فيه الاحتفاظ بالأصل المالي على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس أفضل طريقة لإدارة الأعمال وتوفير المعلومات للإدارة. وتشمل المعلومات التي يتم اخذها في الاعتبار:

السياسات والأهداف المحددة للمحفظة وتشغيل تلك السياسات في الممارسة العملية. ويشمل ذلك ما إذا كانت إستراتيجية الإدارة تركز على تحقيق دخل الفوائد التعاقدية، والحفاظ على صوره معينه لسعر الفائدة، ومطابقة مدة الأصول المالية مع مدة أي التزامات ذات صلة أو تدفقات نقدية خارجة أو تحقيق تدفقات نقدية من خلال بيع الأصول و

كيفية تقييم أداء المحفظة والتقرير لإدارة الشركة عنها و
المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والأصول المالية المحفظ بها ضمن نموذج الاعمال)
وكيفية إدارة هذه المخاطر؟

كيف يتم تعويض مديرى النشاط - على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة
لالأصول المدارسة أو التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة ؟ و
تكرار وحجم وتوقيت مبيعات الأصول المالية في الفترات السابقة، وأسباب هذه المبيعات والتوقعات
المتعلقة بنشاط المبيعات في المستقبل.

إن تحويلات الأصول المالية إلى أطراف ثلاثة في معاملات غير مؤهلة للإلغاء، لا تعتبر مبيعات لهذا
الغرض، بما يتمشى مع اعتراف الشركة المستمر بالأصول.

الأصول المالية المحفظ بها لغرض المتاجرة أو التي تم إدارتها والتي يتم تقييم أدائها على أساس
القيمة العادلة يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

الأصول المالية - تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة: السياسة
المطبقة من ١ يناير ٢٠٢١

لأغراض هذا التقييم ، يتم تعريف "أصل المبلغ" على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف
الأولي. تُعرف "الفائدة" على أنها مقابل القيمة الزمنية للنقد ومخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ
الرئيسي المستحق خلال فترة زمنية محددة ومخاطر وتكليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر
السيولة والتكليف الإداري)، وكذلك هامش ربح.

عند تقدير ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط، فإن الشركة
تأخذ في الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. يتضمن ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على
مدة تعاقدية يمكن أن تغير توقيت التدفقات النقدية التعاقدية أو مقدارها بحيث لا يفي بهذا الشرط. عند
إجراء هذا التقييم، تراعي الشركة ما يلي:

الأحداث الطارئة التي من شأنها تغيير مقدار أو توقيت التدفقات النقدية؛
الشروط التي قد تعدل معدل الكوبون التعاقدى، بما في ذلك صفات المعدل المتغير؛
الدفع مقدماً وميزات التمديد؛ و

الشروط التي تحد من مطالبة الشركة بالتدفقات النقدية من أصول محددة (على سبيل المثال، الصفات
الخاصة بحق عدم الرجوع).

توافق صفة الدفع النقدي مع مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط إذا كان مبلغ الدفعة المقدمة يمثل إلى
حد كبير المبلغ غير المدفوعة من أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، والذي قد يشمل
تعويضاً إضافياً معقولاً للإنهاء المبكر للعقد. بالإضافة إلى ذلك، بالنسبة للأصل المالي الذي تم
الحصول عليه بخصم أو علاوة لمبلغه التعاقدى، وهي صفة تسمح أو تتطلب الدفع المقدم بمبلغ يمثل
إلى حد كبير المبلغ الاسمي التعاقدى بالإضافة إلى الفائدة التعاقدية المستحقة (ولكن غير المدفوعة)
(والتي قد تشمل أيضاً مبالغ إضافية معقولة يتم التعامل مع التعويض عن الإنهاء المبكر) بما يتوافق
مع هذا المعيار إذا كانت القيمة العادلة لصفة الدفع مقدماً غير ذات أهمية عند الاعتراف الأولي.

الأصول المالية - القياس اللاحق والأرباح والخسائر: السياسة المطبقة من ١ يناير ٢٠٢١

تقاس الأصول المالية المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغييرات في القيمة العادلة متضمنه أي عوائد أو توزيعات أرباح أسهم في الأرباح أو الخسائر.

الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم قياس هذه الأصول لاحقاً بالتكلفة المستهلكه باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم تخفيض التكلفة المستهلكه بخسائر الأضمحلال. يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد ومكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية والأضمحلال فيربح أو الخسارة. يتم احتساب أي ربح أو خسارة عند الاستبعاد فيربح أو الخسارة.

الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

يتم قياس هذه الأصول لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم إثبات توزيعات الأرباح كإيراد في الأرباح أو الخسائر ما لم تمثل توزيعات الأرباح بوضوح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار. يتم تسجيل صافي الأرباح والخسائر الأخرى في الدخل الشامل الآخر ولا يتم إعادة تصنيفها مطلقاً إلى الأرباح أو الخسائر.

استثمارات في أدوات حقوق ملكية يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يتم قياس هذه الأصول لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم احتساب إيرادات الفوائد المحسوبة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية والأضمحلال فيربح أو الخسارة. يتم تسجيل صافي الأرباح والخسائر الأخرى في قائمه الدخل الشامل الآخر . عند الاستبعاد، يتم إعادة تصنيف الأرباح والخسائر المتراكمة في قائمه الدخل إلى الأرباح أو الخسائر.

أدوات الدين التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

الأصول المالية - السياسة المطبقة قبل ١ يناير ٢٠٢١

تقوم الشركة بتصنيف الأصول المالية في وحدة من التصنيفات التالية:

- قروض و مدینیات.

- استثمارات محفظة به حتى تاريخ الاستحقاق.

- استثمار متاح للبيع و

- بالقيمة العادلة من خلال قائمه الأرباح أو الخسائر.

الأصول المالية - القياس اللاحق والأرباح والخسائر: السياسة المطبقة قبل ١ يناير ٢٠٢٠

يتم قياسها بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغييرات في القيمة العادلة متضمنه أي عوائد أو توزيعات أرباح في الأرباح أو الخسائر.

الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم قياس التكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

أصول مالية - محفظة بها حتى تاريخ الاستحقاق

يتم قياسها بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغييرات في القيمة العادلة بخلاف خسائر الأضمحلال وفروق أسعار صرف العملات الأجنبية لأدوات الدين ضمن بنود الدخل الشامل الآخر وتجمع في احتياطي القيمة العادلة، وعن استبعاد هذه الأصول يتم إعادة تبويب الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها ضمن بنود الدخل الشامل الآخر سابقاً إلى الأرباح أو الخسائر.

الأصول المالية المتاحه للبيع

الالتزامات المالية - التصنيف والقياس اللاحق والمكاسب والخسائر

يتم تصنيف الالتزامات المالية على أنها يتم قياسها بالتكلفة المستهلكه أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر. يتم تصنيف الالتزام المالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر إذا تم تضمينه كمحظوظ به للمتاجرة، أو إذا كانت مشقة مالية أو تم تخصيصه على هذا النحو عند الاعتراف الأولي. يتم قياس الالتزامات المالية في القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة وصافي الأرباح والخسائر، بما في ذلك أي مصاريف فائدة، يتم تسجيلها في الربح أو الخسارة. يتم قياس الالتزامات المالية الأخرى لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم احتساب مصروفات الفوائد وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية في الأرباح أو الخسائر. يتم احتساب أي ربح أو خسارة عند الاستبعاد في الأرباح أو الخسائر.

١) الاستبعاد من الدفاتر

الأصول المالية

تقوم الشركة باستبعاد الأصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدى في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي، او قامت بتحويل الحق التعاقدى لاستلام التدفقات النقدية من الأصل المالي في معاملة تم فيها تحويل كل مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي بصورة جوهرية. او إذا لم تقم الشركة بتحويل او الاحتفاظ بشكل جوهرى بكل مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي ولم تحفظ الشركة بالسيطرة.

تدخل الشركة في معاملات تقوم بوجبها تحويل الأصول المعترف بها في قائمه المركز المالي الخاص بها، ولكنها تحفظ بكل أو بشكل جوهرى بجميع مخاطر ومنافع الأصول المحولة. في هذه الحالات، لا يتم استبعاد تحديد الأصول المحولة.

الالتزامات المالية

تستبعد الشركة الالتزام المالي عندما ينتهي اما بالتناقص منه او الغائه او انتهاء مدته الواردة بالعقد. تقوم الشركة أيضاً باستبعاد الالتزام المالي عندما يتم تعديل شروطه وتكون التدفقات النقدية للالتزامات المعدلة مختلفة اختلافاً جوهرياً، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالالتزام مالي جديد يستند إلى الشروط المعدلة بالقيمة العادلة.

عند استبعاد الالتزام المالي، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية المسدده والمقابل المدفوع (بما في ذلك أي أصول غير نقدية تم تحويلها أو الالتزامات المتکبدة) في الأرباح أو الخسائر.

٢) المقاصلة

يتم اجراء مقاصة بين الأصل المالي والالتزام المالي وإظهار المبلغ الصافي في قائمه المركز المالي عندما، و فقط عندما توافق الحقوق القانونية الملزمه وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس الصافي او انه يكون تحقق الأصول وتسوية الالتزامات في نفس الوقت.

أ- الأصول غير المالية

- تتم مراجعة القيمة الدفترية للأصول غير المالية للشركة بخلاف الاستثمارات العقارية والمخزون والأصول الضريبية المؤجلة في تاريخ كل مركز مالي لتحديد أي مؤشر لانخفاض. يتم تدبير القيمة الإستردادية للأصل في حالة وجود أي مؤشر لانخفاض. يتم تدبير القيمة الإستردادية في تاريخ كل مركز مالي للأصل غير الملموسة التي لها أعمار غير محددة أو غير المتاحة للاستخدام.
- يتم الاعتراف بخسارة الانخفاض إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو وحدها المولدة للنقد تزيد عن قيمته الإستردادية. تمثل الوحدة المولدة للنقد في أصغر مجموعة يمكن تحديدها من الأصل التي تولد تدفقات نقدية داخلة وتكون مستقلة بشكل كبير عن التدفقات النقدية الداخلية من غيرها من الأصول أومجموعات الأصول. يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في قائمة الأرباح أو الخسائر.
- تمثل القيمة الإستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد في قيمته الإستخدامية أو قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع أيهما أكبر. يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة حصولها للوصول إلى القيمة الحالية باستخدام سعر خصم قبل الضريبة يعكس التقييم الحالي للسوق لقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المرتبطة بالأصل.
- يتم مراجعة خسائر الانخفاض المعترف بها في السنوات السابقة للأصول الأخرى في تاريخ كل مركز مالي لمعرفة مدى وجود مؤشرات لانخفاض الخسارة أو عدم وجودها. يتم عكس أثر خسائر الانخفاض إذا حدث تغير في التقديرات المستخدمة في تحديد القيمة الإستردادية. يتم عكس خسارة الانخفاض إلى حدود أن القيمة الدفترية للأصل لا تتجاوز القيمة الدفترية التي كان سيتم حسابها بعد خصم الإهلاك أو الاستهلاك إذا ما كانت خسارة الانخفاض في القيمة لم يتم الاعتراف بها.

٦-٣٣ عقود التأجير

١) تحديد ما إذا كان الترتيب يحتوي على عقد تأجير أم لا

في بدايه الترتيب، تحدد الشركة ما إذا كان الترتيب هو أو يحتوي على عقد إيجار. في البدايه أو عند إعادة تقييم أي ترتيب يحتوي على عقد إيجار، تفصل الشركة المدفوعات والمقابل الآخر التي يتطلبها الترتيب في تلك الخاصة بعقد الإيجار وذلك الخاصة بالعناصر الأخرى على أساس قيمها العادلة النسبية. إذا خلصت الشركة إلى عقد إيجار تمويلي أنه من غير الممكن فصل المدفوعات بطريقة موثوقة بها، عندما يتم الاعتراف بالأصل والالتزام بمبلغ يساوي القيمة العادلة للأصل محل العقد؛ بعد ذلك يتم تخفيض الالتزام عند إجراء الدفعات ويتم الاعتراف بتكلفة تمويل محاسبة على الالتزام باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للمجموعة.

٢) الأصول المؤجرة

يتم تصنيف عقود الإيجار للممتلكات والمنشآت والمعدات التي تحول الي درجه كبيرة إلى الشركة كافه المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية كعقود تأجير تمويلي. يتم قياس الأصول المؤجرة مبدئياً بمبلغ يساوي القيمة العادلة للقيمة العادلة والقيمة الحالية للحد الأدنى لمدفوعات الإيجار أيهما أقل. بعد الاعتراف المبدئي، يتم احتساب الأصول وفقاً للسياسة المحاسبية المطبقة على ذلك الأصل.

يتم تصنيف الأصول المحفظ بها بموجب عقود إيجار أخرى كعقود تأجير تشغيلي ولا يتم الاعتراف بها في قائمه المركز المالي للشركة.

٣) مدفوعات التأجير

يتم إثبات المدفوعات التي تتم بموجب عقود إيجار تشغيلية في الأرباح أو الخسائر على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار. يتم الاعتراف بحواجز التأجير المستلمة كجزء لا يتجزأ من إجمالي مصاريف التأجير، على مدار مدة عقد الإيجار.

يتم تقسيم الحد الأدنى لمدفوعات الإيجار التي تتم بموجب عقود الإيجار التمويلي بين مصاريف التمويل وتخفيض الالتزامات غير المسددة. يتم تحويل مصروفات التمويل لكل فترة خلال فترة الإيجار للوصول إلى معدل فائدة دوري ثابت على الرصيد المتبقى من الالتزام.

٧-٣٣ استثمارات في الشركة التابعة

- تم المحاسبة عن الاستثمارات في شركات تابعة بالتكلفة - وفي حالة ظهور بعض الدلالات والمؤشرات على إمكانية حدوث خسائر اضمحلال في قيمة الاستثمار في شركات تابعة في تاريخ القوائم المالية فيتم تخفيض القيمة الدفترية ل تلك الاستثمارات إلى قيمتها الاستردادية وتدرج خسائر اضمحلال الناتجة فوراً بقائمة الأرباح أو الخسائر.

٨-٣٣ مشروعات تحت التنفيذ

يتم إثبات مشروعات تحت التنفيذ بالقيمة التاريخية مخصوصاً منها خسائر الانخفاض في قيم المشروعات تحت التنفيذ.
- يتم إثبات المبالغ التي يتم إنفاقها على إنشاء الأصول الثابتة في بند مشروعات تحت التنفيذ وعندما يكون الأصل في مكانه وفي حالة التي يصبح عليها قادراً على التشغيل بالطريقة التي حدتها الإدارة يتم إضافته على بند الأصول الثابتة ويتم احتساب الإهلاك على مدار العمر الإنتاجي المقرر ل تلك الأصل الثابت.

٩-٣٣ الاقتراض بفوائد

يتم الاعتراف بالقروض ذات الفائدة مبدئياً بالقيمة العادلة مخصوماً منها تكلفة المعاملة . وبعد الاعتراف المبدئي يتم إدراج القروض ذات الفائدة بالتكلفة المستهلكة مع إدراج أي فرق بين التكلفة والقيمة الاستردادية في قائمة الأرباح أو الخسائر خلال فترة الاقتراض على أساس سعر الفائدة الفعال .

١٠-٣٣ المخزون

يتم تقييم المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة الاستردادية أبهاً أقل وتمثل القيمة الاستردادية في سعر البيع المقدر من خلال النشاط العادي ناقصاً التكلفة التقديرية للإتمام ومصروفات البيع، ويتم تحديد تكلفة المخزون كما يلي:-
- الخامات والمواد والمهمات والوقود والزيوت وقطع الغيار بالتكلفة الفعلية على أساس المتوسط المرجح.
- مخزون المحفزات يتم تقييمه بتكلفة المشتريات الفعلية.
- الإنتاج التام وغير التام بتكلفة الإنتاج الفعلية وتشمل كل من المواد المباشرة والأجور المباشرة ونصيبها من المصروفات الصناعية الثابتة والمتغيرة.

١١-٣٣ تكلفة الاقتراض

يتم تحويل تكلفة الاقتراض على قائمة الأرباح أو الخسائر خلال الفترة التي تتبع لها الشركة تلك التكلفة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعال.

١٢-٣٣ النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية، فإن النقدية وما في حكمها تتضمن أرصدة النقدية بالبنوك والصندوق والودائع وأذون الخزانة - أقل من ٣ شهور - والشيكات تحت التحصيل (المصرفية أو مقبولة الدفع) وكذا أرصدة البنوك سحب على المكشوف (في حالة وجودها) التي يتم سدادها عند الطلب والتي تعد جزءاً مكملاً لنظام إدارة الأموال بالشركة.

١٣-٣٤ الأدوات المالية

يتم الاعتراف بالأدوات المالية في قائمة المركز المالي عندما و فقط عندما تصبح الشركة طرفاً في الترتيبات التعاقدية المبرمة للاداة المالية حيث تحدد الشركة تصنيف أدواتها المالية عند الاعتراف الأولى

تقوم الشركة بتبويب الأصول المالية غير المشتقة بين الفئات التالية:

- أ- بالقيمة العادلة (اما من خلال الدخل الشامل الآخر او من خلال الربح او الخسارة)
- ب- بالتكلفة المستهلكة.

- يعتمد التصنيف على نموذج أعمال الشركة لإدارة الأصول المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأصول المالية.

- تقوم الشركة بتبويب الالتزامات المالية غير المشتقة بين الفئات التالية :

- إلتزامات مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
- وفئة إلتزامات مالية أخرى .

الأصول المالية والإلتزامات المالية غير المشتقة - الاعتراف والإستبعاد :

- تقوم الشركة بالاعتراف الأولى بالقروض والمديونيات وأدوات الدين المصدرة في تاريخ إنشائها ، جميع الأصول المالية والإلتزامات المالية الأخرى يتم الإعتراف بهم أولياً في تاريخ المعاملة عندما تصبح الشركة طرفاً في الاحكام التعاقدية للاداة المالية .

- تقوم الشركة بإستبعاد الأصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدى فى الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي ، أو قامت بتحويل الحق التعاقدى لاستلام التدفقات النقدية لاستلام التدفقات النقدية من الأصل المالي في معاملة تم فيها تحويل كل مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي بصورة جوهرية . أو إذا لم تقم الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بشكل جوهرى بكل مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي ولم تحافظ المجموعة بالسيطرة على الأصل المحول ، على أن تعرف فقط كأصل أو التزام بالناتج عن الحقوق أو الالتزامات الناشئة أو المحافظ بها عند التحويل .

- تستبعد الشركة الالتزام المالي عندما تنتهي إما بالتناقص منه أو بالغاية أو إنتهاء مدة الواردة بالعقد .
يتم عمل مقاصة بين الأصل المالي والالتزام المالي وعرض صافي المقاصة في الميزانية عندما ، و فقط عندما تمتلك الشركة حالياً الحق القانوني القابل للنفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها ولديها التية إما لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ أو الإعتراف بالأصل وتسويته الالتزام إن وجد .

الأصول المالية غير المشتقة - القياس :

الأصول المالية المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر :

يتم تبويب الأصل المالي كمقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا تم تبويبه كأصول محفظة لأغراض المتاجرة أو تم تبويبة عند الاعتراف الأولى ليقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ، تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة بإقتناء أو إصدار الأصل المالي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن الأرباح والخسائر عند تكبدتها . تقاس الأصول المالية المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغييرات في القيمة العادلة متضمنة أي عوائد أو توزيعات أرباح أسمهم من الأرباح أو الخسائر .

الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق :

يتم قياس هذه الأصول عند الاعتراف الأولى بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة بإقتناء أو إصدار الأصل المالي . بعد الاعتراف الأولى يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية .

القروض والمديونيات :

يتم قياس هذه الأصول عند الاعتراف الأولى بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة بإقتناء أو إصدار الأصل المالي بعد الاعتراف الأولى يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية (عدا قرض الشركة التابعة الذي يتم قياسه بالتكلفة بعد الاعتراف الأولى لعدم وجود تاريخ محدد للسداد) .

الأصول المالية المتاحة للبيع:

يتم قياس هذه الأصول عند الاعتراف الأولى بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة بإقتناء أو إصدار الأصل المالي بعد الاعتراف الأولى يتم قياسها بالقيمة العادلة ، ويتم الاعتراف بالتغييرات في القيمة العادلة بخلاف خسائر الأضمحلان وأثار التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية لأدوات الدين ضمن بنود الدخل الشامل الآخر وتجمع في إحتياطي القيمة العادلة ، وعن إستبعاد هذه الأصول يتم إعادة تبويب الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها ضمن بنود الدخل الشامل الآخر سابقا إلى الأرباح أو الخسائر .

الالتزامات المالية غير المشتقة - القياس:

يتم تبويب الالتزام المالي كمقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا تم تبويبه كالتزام محفظة لأغراض المتاجرة أو تم تبويبة عند الاعتراف الأولى ليقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة بإقتناء أو إصدار الالتزام المالي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر عند تكبدتها ، تقاس الالتزامات المالية المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ، ويتم الاعتراف بالتغييرات في القيمة العادلة متضمنة أي مصروف فوائد في الأرباح أو الخسائر .

الالتزامات المالية غير المشتقة الآخر يتم قياسها أولياً بالقيمة العادلة مخصوصا منها أي تكلفة مرتبطة مباشرة بإقتناء أو إصدار الالتزام . بعد الاعتراف الأولى ، يتم قياس هذه الالتزامات بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية .

الادوات المالية المشتقة ومحاسبة التغطية:

تحفظ المجموعة بأدوات مالية مشتقة لتغطية تعرضها لمخاطر الصرف ومخاطر أسعار الفائدة يتم فصل المشتقات الضمنية عن العقد الأصلي والمحاسبة عنها منفصلة فقط في حالة توافر شروط محددة .

المشتقات يتم قياسها أولياً بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بكاليف المعاملة ذات العلاقة ضمن الارباح أو الخسائر عند تكبدتها . بعد الاعتراف الاولى يتم قياس المشتقة بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بأى تغير في القيمة العادلة في الارباح أو الخسائر .

تغطية مخاطر التدفقات النقدية:

عندما يتم تحديد مشتق كأداة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية . يتم الاعتراف بالجزء الفعال من التغير في القيمة العادلة للمشتقة في بند الدخل الشامل الآخر . ويتم تجميعها في إحتياطي تغطية المخاطر . أي جزء غير فعال في التغير في القيمة العادلة يتم الاعتراف به مباشرة ضمن الارباح أو الخسائر .

القيمة المجمعة في حقوق الملكية يتم الاحتفاظ بها في بند الدخل الشامل الآخر ويتم اعادة تبويبها ضمن الارباح أو الخسائر في نفس السنة أو السنوات التي تؤثر فيها التدفقات النقدية المتبع بها المقطبة على الارباح او الخسائر او يؤثر البند المغطى على الارباح او الخسائر .

إذا أصبحت المعاملة المتوقعة غير متوقعة الحدوث ، أو التغطية غير مستوفاة لشروط محاسبة التغطية ، أو إنتهي أجل أو تم بيع أو فسخ إداة التغطية أو ممارسة الحق المرتبط بها يتم التوقف بأثر مستقبلي عن محاسبة التغطية . إذا أصبحت المعاملة المتوقعة غير متوقعة الحدوث يتم الاعتراف ضمن الارباح أو الخسائر بأية أرباح أو خسائر مجمعة ذات الصلة على أداة التغطية .

(Impairment) الانخفاض في قيمة الأصول

أ- الأصول المالية

- يتم اعتبار الأصل المالي به انخفاضاً إذا كانت هناك أدلة موضوعية تبين أن هناك حدث أو أكثر يؤدي إلى تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لهذا الأصل.

- يتم حساب خسارة الانخفاض المتعلقة بأصل مالي تم قياسه بالتكلفة المستهلكة بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بسعر الفائدة الفعلية. يتم احتساب خسائر الانخفاض المتعلقة بأصل مالي متاح للبيع بالاستعانة بالقيمة العادلة الحالية.

- يتم اختبار الانخفاض للأصول المالية الهامة بذاتها على مستوى كل أصل مستقل. يتم التقدير للأصول المالية المتبقية على مستوى المجموعات التي تشارك في خصائص خطر الائتمان.

- يتم الاعتراف بكافة خسائر الانخفاض في قائمة الارباح أو الخسائر. يتم تحويل الخسائر المجمعة المتعلقة بأصل مالي متاح للبيع المثبتة مسبقاً ضمن حقوق المساهمين إلى قائمة الارباح أو الخسائر.

- يتم إلغاء خسائر الانخفاض إذا كان يمكن ربط هذا الإلغاء بطريقة موضوعية لحدث وقع بعد الاعتراف بخسائر الانخفاض المتعلقة بأصول مالية تم قياسها بالتكلفة المستهلكة والأصول المالية التي تعتبر أدلة مدینونية بقائمة الدخل. يتم الاعتراف بعكس الأصول المالية المتاحة للبيع والتي تعتبر أدلة حقوق ملكية مباشرة بحقوق الملكية.

ب- الأصول غير المالية

- تتم مراجعة القيمة الدفترية للأصول غير المالية للشركة بخلاف الاستثمارات العقارية والمخزون والأصول الضريبية المؤجلة في تاريخ كل مركز مالي لتحديد أي مؤشر لانخفاض. يتم تغير القيمة الإستردادية للأصل في حالة وجود أي مؤشر لانخفاض. يتم تغير القيمة الإستردادية في تاريخ كل مركز مالي للأصول غير الملموسة التي لها أعمار غير محددة أو غير المتاحة للاستخدام.
- يتم الاعتراف بخسارة الانخفاض إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو وحدته المولدة للنقد تزيد عن قيمته الإستردادية. تمثل الوحدة المولدة للنقد في أصغر مجموعة يمكن تحديدها من الأصول التي تولد تدفقات نقدية داخلة وتكون مستقلة بشكل كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من غيرها من الأصول أومجموعات الأصول. يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في قائمة الأرباح أو الخسائر.
- تمثل القيمة الإستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد في قيمته الإستدامية أو قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع أيهما أكبر. يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة حصولها للوصول إلى القيمة الحالية باستخدام سعر خصم قبل الضريبة يعكس التقييم الحالي للسوق للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المرتبطة بالأصل.
- يتم مراجعة خسائر الانخفاض المعترف بها في السنوات السابقة للأصول الأخرى في تاريخ كل مركز مالي لمعرفة مدى وجود مؤشرات لانخفاض الخسارة أو عدم وجودها. يتم عكس أثر خسائر الانخفاض إذا حدث تغيير في التقديرات المستخدمة في تحديد القيمة الإستردادية. يتم عكس خسارة الانخفاض إلى حدود أن القيمة الدفترية للأصل لا تتجاوز القيمة الدفترية التي كان سيتم حسابها بعد خصم الإهلاك أو الاستهلاك إذا ما كانت خسارة الانخفاض في القيمة لم يتم الاعتراف بها.

١٤-٣٣ العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى

أرصدة العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى التي لا تتضمن فوائد يتم إثباتها بالقيمة الاسمية وتظهر مخصوصاً منها الانخفاض في قيمتها "Impairment"، ويتم تكوين مخصص انخفاض القيمة عندما يكون هناك أدلة موضوعية على أن الشركة لم تتمكن من تحصيل كل المبالغ المستحقة طبقاً للشروط الأصلية للتعاقد، وتمثل قيمة الانخفاض في الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة القابلة للاسترداد والمتمثلة في التدفقات النقدية المتوقعة حصول الشركة عليها. وتطبق الشركة نهجاً مبسطاً لقياس مخصص الخسارة بمبلغ يعادل خسارة الإنقاذ المتوقعة على مدى عمر الاداء المالية.

١٥-٣٣ الموردين والمصرروفات المستحقة والأرصدة الدائنة الأخرى

يتم إثبات الموردين والمصرروفات المستحقة والأرصدة الدائنة الأخرى بالقيمة العادلة.

١٦-٣٣ مخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام قانوني قائماً أو مستدل عليه من الظروف المحيطة نتيجة لحدث في الماضي ويكون من المحتمل أن يتربّط عليه تدفق لمنافع اقتصادية يتم استخدامها لسداد ذلك الالتزام ويمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الالتزام. وإذا كان تأثير القيمة الزمنية للنقد جوهرياً فإنه يتم تحديد قيمة المخصصات بخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بسعر خصم قبل الضريبة والذي يعكس التقدير الحالي للسوق للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المتعلقة بالالتزام إذا كان ذلك ملائماً.

هذا ويتم مراجعة رصيد المخصصات في تاريخ المركز المالي وتعديلها (عند الضرورة) لإظهار أفضل تقدير حالي لها.

١٧-٣٤ مزايا العاملين**١- التزامات معاشات التقاعد**

تقوم الشركة بسداد اشتراكاتها إلى نظم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية على أساس إلزامي طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته ولا يوجد على الشركة أي التزامات أخرى بمجرد سدادها لالتزاماتها. ويعترف بالاشتراكات الاعتيادية كتكلفة دورية في سنة استحقاقها وتدرج ضمن تكالفة العمالة بقائمة الأرباح أو الخسائر.

٢- نظام الاشتراك المحدد

تحمل المصروفات الناتجة عن نظام الاشتراك المحدد على قائمة الأرباح أو الخسائر طبقاً لأساس الاستحقاق.

٣- حصة العاملين في الأرباح

تسدد الشركة نسبة ١٠٪ من الأرباح التي يتقرر توزيعها نقداً كحصة العاملين في الأرباح بما لا يزيد على مجموع الأجر السنوية للعاملين بالشركة. يتم الاعتراف بحصة العاملين في الأرباح كتوزيعات أرباح في قائمة التغير في حقوق الملكية وكذلك خلال السنة التي قام فيها مساهمي الشركة باعتماد هذا التوزيع. ولا يتم الاعتراف بالالتزام لحصة العاملين في الأرباح فيما يخص الأرباح الغير موزعة.

٤-احتياطي قانوني

طبقاً لمتطلبات قانون الشركات ونظام الشركة الأساسي، يتم تجنب ٥٪ من صافي أرباح السنة على الأقل لتكوين احتياطي قانوني. يجوز التوقف عن التحويل إلى الاحتياطي القانوني عندما يبلغ الاحتياطي ٥٠٪ من رأس المال المصدر، وإذا ما انخفض الاحتياطي عن ٥٠٪ من رأس المال المصدر تعين على الشركة معاودة تدعيم الاحتياطي بتجنب ٥٪ على الأقل من صافي أرباحها السنوية حتى يصل إلى ٥٠٪ من رأس المال المصدر. وهذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع ولكن يمكن استخدامه لزيادة رأس المال أو تخفيض الخسائر.

هذا ويتم إثبات التحويل للاحياطي القانوني في السنة المالية التي اعتمد فيها الجمعية العامة العادية لمساهمي الشركة هذا التدعيم.

١٩-٣٣ المحاسبة عن ضريبة الدخل

- تتضمن ضريبة الدخل على أرباح أو خسائر السنة كل من ضريبة الدخل الحالية والمؤجلة، ويتم إثباتها بقائمة الارباح والخسائر مباشرة باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة بأحد البنود التي يعترف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية فيتم إثباتها ضمن حقوق الملكية.
- هذا ويتم إثبات ضريبة الدخل الحالية على صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد المركز المالي بالإضافة إلى الفروق الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.
- يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة الناشئة عن فروق مؤقتة بين قيمة الأصول والالتزامات طبقاً للأساس المحاسبي وقيمتها طبقاً للأساس الضريبي. هذا ويتم تحديد قيمة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة في ضوء الطريقة التي سيتم بها تحقيق قيم هذه الأصول أو سداد هذه الالتزامات، باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد المركز المالي.
- يتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للشركة عندما يكون هناك احتمال قوي بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل. ويتم تخفيض قيم الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية.

٢٠-٣٣ قائمة التدفقات النقدية

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة الغير مباشرة.